علم مصطلح الحديث

سبق أن ذكرنا أن علم الحديث دراية يسميه علماء الحديث باسم «مصطلح الحديث».

● وعلم مصطلح الحديث: هو علم بأصول وقواعد يُعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد.

● وموضوعه: السند والمتن من حيث القبول والرد.

● وثمرته: تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

وقد ذكرنا من قبل تعريف السند والمتن والإسناد والمُسنِد (بكسر النون)، وتعريف الحديث والخبر والأثر، وبقى التعريف ببعض المصطلحات التى لا بد منها وهى:

● المسند (بفتح النون): وهو لغة اسم مفعول من أسند الشيء إليه، بمعنى عزاه ونسبه له.

واصطلاحًا: يُطلق على معان:

١- كل كتاب جُمِع فيه مرويات كل صحابى على حدة.

٢- الحديث المرفوع المتصل سندًا.

٣- أن يراد به «السند» فيكون بهذا المعنى مصدرًا ميمياً.

● المحدِّث: هو مَن يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية ويطلع على كثير من الروايات وأحوال رواتها.

● **الحافظ**: أ- مرادف للمحدِّث عند كثير من المحدثِّين.

ب- وقيل: هو أرفع درجة من الـمُحدِّث، بحيث يكون ما يعرفه فى كل طبقة أكثر مما يجهله.

● **الحاكم**: هو عند بعض العلماء: مـن أحـاط علمًا بجميـع الأحـاديث حتـى لا يفوته منها إلا اليسير.

تقسيم الحديث باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الحديث باعتبار وصوله إلى قسمين أساسيين: المتواتر والآحاد.

الحديث المتواتر

تعريفه لغة: التواتر في اللغة: التتابع، تقول: تواتر المطر- أى تتابع نزوله، والمتواتر: اسم فاعل من التواتر، فهو معنى المتتابع.

تعريفه اصطلاحًا: والحديث المتواتر في الاصطلاح: هو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه واستند إلى أمر محسوس.

أى هو الحديث الذى يرويه فى كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون هؤلاء الرواة قد اتفقوا على الكذب واختلاق الحديث، واستندوا فى الرواية إلى أمر يُدرك بالحس كالسماع ونحوه.

- **شروطه:** يتضح من التعريف أن التواتر لا يتحقق فى الحديث إلا بشروط أربعة:

١- أن يرويه عدد كثير.

٢- أن توجد هذه الكثرة فى جميع طبقات السند.

٣- أن تحيل العادة اتفاقهم على الكذب.

٤- أن يكون مستند حديثهم الحس كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا.. أو نحو ذلك.

أما إن كان مستند حديثهم العقل كالقول بحدوث العالَم -مثلاً- فلا يسمى الحديث حينئذ متواترًا.

• هل يُشترط للتواتر عدد معيَّن؟

١- جمهور العلماء على أنه لا يُشترط فى التواتر عدد معيَّن، والضابط فى التواتر أن يتوافر عدد يحصل معه اليقين بصدق المنقول عن رسول الله ﷺ، وذلك يتفاوت قِلَّة وكثرة حسب ما يتوافر للطبقة الناقلة للخبر من الثقة والعدالة والضبط ونحو ذلك.

٢- ومنهم مَن اشترط فى التواتر عددًا بعينه لا يقل عنه.

أ- قيل: أربعة، لاعتبار هذا العدد فى الشهادة بالزنا.

ب- وقيل: خمسة، لاعتبار هذا العدد فى اللِّعان.

جـ- وقيل: اثنا عشر، كعدد النقباء فى قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا** ﴾ [المائدة: ١٢].

وقيل غير ذلك، لشواهد خاصة فى أمور بعينها، لا دلالة فيها على اشتراط هذا العدد فى تواتر الحديث.

• أقسام الحديث المتواتر

ينقسم الحديث المتواتر إلى قسمين: المتواتر اللفظى، والمتواتر المعنوى.

١- المتواتر اللفظى: هو ما تواتر لفظه ومعناه.

ومثاله: حديث: «منَ كذب علىّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[(١)]. فقد رواه بعضة وسبعون صحابيًا، وفيهم العشرة المبشَّرون بالجنة.

٢- المتواتر المعنوى: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

ومثاله: «أحاديث رفع اليدين فى الدعاء» فقد روى عن النبى ﷺ نحو مائة حديث فى رفع يديه عند الدعاء، وكل حديث منها فى قضية تختلف عن

(١) أخرجه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة وعلى، والزبير، وأنس وغيرهم.

الأخرى، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها -وهو رفع يديه عند الدعاء -تواتر باعتبار مجموع الطرق.

● **وجوده:** زعم بعضهم أن الحديث المتواتر لا وجود له، والصحيح أن الحديث المتواتر يوجد فى عدد لا بأس به من الأحاديث، ولكنه بالنسبة إلى أحاديث الآحاد يعتبر قليلاً، ومن أمثلته:

حديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين فى الصلاة، وحديث الحوض، وحديث: «نضر الله امرءًا سمع مقالتى...»، وحديث: «أُنزل القرآن على سبعة حرف»، وحديث: «مَن بنى لله مسجدًا بنى الله له بيتًا فى الجنة»، وحديث: «كل مسكر حرام»، وحديث: «ويل للأعقاب من النار»، وحديث: «رؤية الله فى الآخرة»، وحديث: «النهى عن اتخاذ القبور مساجد».

ولعل الذين قالوا: إن المتواتر يعز وجوده أرادوا بذلك المتواتر اللفظى، بخلاف المتواتر المعنوى فإنه كثير، وبهذا يكون الخلاف لفظياً.

● **حكم الحديث المتواتر:**

الحديث المتواتر يفيد العلم الضرورى اليقينى الذى يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقًا جازمًا، فلا يحتاج إلى بحث ونظر، وذلك كعلمنا بوجود مكة المكرمة، والمدينة المنوَّرة، والقاهرة، ودمشق، وبغداد، من غير حاجة إلى بحث.

فالحديث المتواتر قطعى الثبوت دون حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

● **أشهر المصنفات فى المتواتر**

جمع بعض العلماء الأحاديث المتواترة فى مصنَّف مستقل، ومن هذه المصنفات:

١- الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة: للسيوطى، وهو مرتَّب على الأبواب.

٢- قطف الأزهار: للسيوطى أيضًا، وهو تلخيص للكتاب السابق.

٣- اللآلئ المتناثرة فى الأحاديث المتواترة: لأبى عبد الله محمد بن طولون الدمشقى.

٤- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتانى[١].

حديث الآحاد

● **الآحاد لغة:** جمع أحد، بمعنى الواحد، وخبر الواحد: هو ما يرويه شخص واحد.

● **وحديث الآحاد فى الاصطلاح:** هو ما لم يجمع شروط التواتر.

● **أقسامه باعتبار طرقه:** ينقسم حديث الآحاد بالنسبة إلى طرقه إلى ثلاثة أقسام: مشهور، وعزيز، وغريب.

١- الحديث المشهور

● **المشهور لغة:** اسم مفعول من شهرت الأمر: إذا أعلنته وأظهرته، وسمى بذلك لظهوره.

والمشهور اصطلاحًا: ما رواه ثلاثة فأكثر فى كل طبقة، ما لم يبلغ حد التواتر.

● ومثاله: حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من صدور العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»[٢].

وقد يسمى الحديث المشهور بالمستفيض: اسم فاعل من استفاض الماء، أى كثر حتى سال، سمى بذلك لانتشاره.

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلانى ص ٢٤، وتيسير مصطلح الحديث للدكتور محمد الطحان ص ١٩، وتدريب الراوى ص ٥٣٣.

(٢) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى.

ويُطلق المشهور غير الاصطلاحي على أنواع أخرى من الأحاديث من غير شروط، فيشمل ما له إسناد واحد، وما له أكثر من إسناد، وما لا يوجد له إسناد أصلاً.

أ- كالمشهور بين أهل الحديث خاصة، ومثاله حديث أنس: «**أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان**»(١).

ب- والمشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام، ومثاله: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»(٢).

جـ- والمشهور بين الفقهاء: ومثاله حديث: «**أبغض الحلال إلى الله الطلاق**»(٣).

د- والمشهور بين الأصوليين: ومثاله حديث: «**رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه**»(٤).

هـ- والمشهور بين النحاة: ومثاله حديث: «**نِعْمَ العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه**»(٥).

و- والمشهور بين العامة: ومثاله حديث: «**العجلة من الشيطان**»(٦).

وقد أُلِّفت كتب في الأحاديث المشهورة على الألسنة، وليس المشهورة اصطلاحًا، منها:

١- «المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة»، للسخاوي.

٢- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما أشتُهر من الحديث على ألسنة الناس»، للعجلوني.

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم.
(٢) أخرجه البخاري ومسلم.
(٣) صححه الحاكم.
(٤) صححه الحاكم وابن حبان.
(٥) لا أصل له.
(٦) أخرجه الترمذي وحسنه. وانظر نزهة النظر ص ٢٦، وتدريب الراوي ص ٥٣٣.

٣- «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث»، لابن الديبع الشيبانى.

٢- الحديث العزيز

● **العزيز لغة**: صفة مشبهة من «عز يعز» (بالكسر)، أى: قَلَّ وندر، أو من «عز يعز» (بالفتح)، أى قوى واشتد، سمى بذلك، إما لقلة وجوده وندرته، وإما لقوته بمجيئه من طريق آخر.

والحديث **العزيز فى الاصطلاح**: هو الحديث الذى لا يقل رواته عن اثنين فى جميع طبقات السند.

بمعنى أن لا يوجد فى طبقة من طبقات السند أقل من اثنين، ولا يضر أن يوجد فى بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان.

● مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخارى من حديث أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده والناس أجمعين»[1].

ورواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كُلٍّ جماعة.

٣- الحديث الغريب

* **الغريب لغة**: صفة مشبهة بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

والحديث **الغريب اصطلاحًا**: هو ما ينفرد بروايته راو واحد.

ولا يُشترط أن يستقل بروايته راو واحد فى جميع طبقات السند، بل يكفى أن يكون ذلك فى طبقة واحدة أو أكثر، ولا تضر الزيادة عن واحد فى سائر طبقات السند.

ويطلق بعض العلماء على الحديث الغريب اسمًا آخر، وهو «الفرد».

---

(١) رواه البخارى ومسلم.

● **أقسام الحديث الغريب**

ينقسم الحديث الغريب بالنسبة لمواضع التفرد فيه إلى قسمين:

أ- الغريب المطلق: ويقال له: الفرد المطلق كذلك.

وهو ما كانت القرابة فى أصل سنده، أى طرفه الذى فيه الصحابى.

* ومثاله: حديث «**إنما الأعمال بالنيات**»[1] فقد تفرَّد بروايته عمر، وتفرَّد بروايته عن عمر علقمة. وتفرَّد بروايته عن علقمة محمد بن إبراهيم. ثم تفرَّد بروايته عن محمد بن إبراهيم يحيى بن سعيد، ثم كثر روايته عن يحيى.

والمعتبر فى الغريب المطلق هو تفرد الصحابى برواية الحديث.

(ب) الغريب النسبى: ويقال له: الفرد النسبى كذلك.

وهو ما كانت القرابة فى أثناء سنده، لا فى أصل سنده، بمعنى أن يرويه أكثر من واحد فى أصل السند، ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة.

● ومثاله: حديث مالك عن الزهرى عن أنس رضي الله عنه «أن النبى ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر»[2]. تفرد به مالك عن الزهرى.

سمى بالغريب النسبى لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى راوٍ معيَّن[3].

أقسام خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

ينقسم خبر الآحاد بأقسامه الثلاثة (المشهور- والعزيز- والغريب) بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين: مقبول، ومردود.

المقبول وأقسامه

● الحديث المقبول: ما ترجَّح صدق المخبر به.

● وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.

---

(١) أخرجه البخارى ومسلم.

(٢) أخرجه البخارى ومسلم.

(٣) نزهة النظر ص ٢٨، تيسير مصطلح الحديث ص ٢٨.

● **أقسام المقبول:**

الحديث المقبول تتفاوت مراتبه، ولذا قسَّمه العلماء إلى قسمين رئيسين هما: الصحيح والحسن. والصحيح، إما أن يكون صحيحًا لذاته، وإما أن يكون صحيحًا لغيره. والحسن، إما أن يكون حسنًا لذاته، وإما أن يكون حسنًا لغيره، فهذه أربعة أقسام:

١- الصحيح لذاته.
٢- الحسن لذاته.
٣- الصحيح لغيره.
٤- الحسن لغيره.

تعريف الحديث الصحيح[1]

* **الصحيح لغة:** ضد السقيم، وهو حقيقة فى الأجسام، مجاز فى الحديث وسائر المعانى.

والصحيح اصطلاحًا: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا عِلَّة.

ويتضح من هذا التعريف أنه يشترط فى الحديث الصحيح خمسة شروط:

١- اتصال السند: أى أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه.

٢- عدالة الرواة: أى أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلمًا بالغًا عاقلاً غير فاسق، وغير مخروم المروءة.

٣- تمام الضبط: أى أن كل راوٍ من رواته كان تمام الضبط.

والضبط نوعان: ضبط صدر، وضبط كتاب.

وضبط الصدر: أن يحفظ الراوى فى صدره ما سمعه من الحديث بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠ -وتدريب الراوى ص ٢٢، وتيسير مصطلح الحديث ص ٢٤.

وضبط الكتاب: أن يصون كتابه الذى كتب منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه.

٤- عدم الشذوذ: أى أن لا يكون الحديث شاذاً، والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

٥- عدم العِلَّة: أى أن لا يكون الحديث مُعَلاً، والعِلَّة: سبب غامض خفى يقدح فى صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحًا.

● ومثاله: ما أخرجه البخارى فى صحيحه قال: حدَّثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال: «سمعت رسول الله ﷺ قرأ فى المغرب بالطور».

معنى قولهم: «هذا حديث صحيح، أو هذا حديث غير صحيح».

إذا قيل: «هذا حديث صحيح» فالمراد: أن شروط الصحة الخمسة قد توافرت فيه، لا أنه مقطوع بصحته فى نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

وإذا قيل: «هذا حديث غير صحيح» فالمراد أن شروط الصحة الخمسة ليست متوافرة فيه، كلها أو بعضها، لا أنه كذب فى نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب، وإصابة من هو كثير الخطأ.

● **ما قيل «إنه أصح الأسانيد»**

تتفاوت درجات الحديث الصحيح فى القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات الآنفة الذكر التى تنبنى الصحة عليها، ولهذا ذكر بعض أئمة المحدثين من الرُتبة العُليا ما قالوا فيه: إنه أصح الأسانيد، ورجَّح كل إمام ما قوى عنده، فمن ذلك:

١- ابن شهاب الزهرى، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

٢- محمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو، عن علىّ بن أبى طالب.

٣- إبراهيم النخعى، عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود.

٤- مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

والمختار أنه لا يُطلق على إسناد معين أنه أصح الأسانيد مطلقًا، لأن تفاوت مراتب الصحة مترتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجات القبول فى كل فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة. وإنما يستفاد من مجموع ما أطلق عليه الأئمة أنه أصح الأسانيد أرجحيته على ما لم يطلقوا عليه ذلك.

● **المصنفات فى الصحيح المجرد**

١- صحيح البخارى. ٢- صحيح مسلم.

واختلفوا أيهما أرجح؟

أ- فذهب الجمهور إلى أن البخارى أصحهما، لأن الصفات التى تدور عليها الصحة فى كتاب البخارى أتم منها فى كتاب مسلم وأكثر سدادًا وصوابًا، فإنه من حيث اتصال السند يشترط أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة وإمكان اللقى. ومن حيث العدالة والضبط فإن الرجال الذين طُعن فيهم من رجال مسلم أكثر عددًا من الرجال الذين طُعن فيهم من رجال البخارى، مع أن البخارى لم يكثر من إخراج حديثهم -وغالبهم من شيوخه الذين مارس حديثهم فهو أعرف بهم- ومن حيث الشذوذ والعلة، فإن الأحاديث المنتقدة عند البخارى أقل عددًا من الأحاديث التى انتقدت عند مسلم، فالأحاديث المنتقدة عليهما بلغت مائتى حديث وعشرة أحاديث، اختص البخارى منها بأقل من ثمانين، ويشتركان فى اثنين وثلاثين وباقيهما مختص بمسلم.

ب- وقيل: إن كتاب مسلم أصح، ونُقل عن أبى على النيسابورى قوله: «ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم».

وأجيب عن هذا بأنه لم يُصرِّح فى هذه العبارة بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخارى، إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم، ولم ينف المساواة.

ونُقل عن بعض المغاربة تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخارى.

وحمل الجمهور ذلك على أن ترجيح مسلم يرجع إلى حسن السياق وجودة الترتيب، ولم يصرِّح أحد منهم بأن ذلك التفضيل يرجع إلى الأصحية.

وجملة ما فى البخارى من الأحاديث سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف.

وجملة ما فى صحيح مسلم اثنا عشر ألفًا بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

جـ- مستدرك الحاكم: ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التى على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما -وهو متساهل فى الصحيح.

د- صحيح ابن حبان: ولم يرتبه على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا يتعذر الكشف على الحديث فى كتابه، وهو متساهل فى الحكم على الحديث بالصحة، ولكنه أقل تساهلاً من الحاكم.

هـ- صحيح ابن خزيمة: وهو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، فإنه يتوقف فى التصحيح لأدنى كلام فى الإسناد.

● **مراتب الحديث الصحيح:**

١- ما كان مرويّاً بإسناد من أصح الأسانيد، كمالك عن نافع عن ابن عمر.

٢- ثم ما اتفق عليه البخارى ومسلم -لتلقى الأمة لكتابيهما بالقول.

٣- ثم ما انفرد به البخارى.

٤- ثم ما انفرد به مسلم.

٥- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.

٦- ثم ما كان على شرط البخارى ولم يخرجه.

٧- ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه.

٨- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لم يكن على شرطهما.

هذا.. وقد جرى ابن تيمية الجد «مجد الدين عبد السلام بن عبد الله الحرانى» فى كتابه «منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار» على أن يقول فيما أخرجه البخارى ومسلم وأحمد: «متفق عليه» وفيما أخرجه البخارى ومسلم: «أخرجاه».

تعريف الحديث الحسن[1]

* **الحسن فى اللغة:** صفة مشبهة ن الحسن بمعنى الجمال.

والحديث **الحسن اصطلاحًا:** هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذى خف ضبطه على مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علَّة.

فالفرق بينه وبين الصحيح هو تمام الضبط فى الصحيح، وخفته فى الحسن.

* **حكمه:** الحديث الحسن كالحديث الصحيح فى الاحتجاج به وإن كان دونه فى القوة، وقد احتج به جميع الفقهاء ومعظم المحدثين والأصوليين.

* **مثاله:** ما أخرجه الترمذى قال: حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعى، عن أبى عمران الجونى، عن أبى بكر بن أبى موسى الأشعرى، قال: سمعت أبى بحضرة العدو يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف....» الحديث.

---

(١) تدريب الراوى ص ٨٦، وعلوم الحديث ص ٢٦، وتيسير مصطلح الحديث ص ٤٥.

فإن رجال إسناده الأربعة ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعى فإنه حسن الحديث.

* **تفاوت مراتبه:** كما أن الحديث الصحيح مراتب متفاوتة فالحديث الحسن مراتب متفاوتة كذلك.

* مرتبة قولهم: «حديث صحيح الإسناد. أو حسن الإسناد»:

قول المحدِّثين: «هذا حديث صحيح الإسناد» دون قولهم: «هذا حديث صحيح»، وقولهم: «هذا حديث حسن الإسناد» دون قولهم: «هذا حديث حسن» لأنه قد يصح أن يحسن الإسناد دون المتن لشذوذ أو عِلَّة.

* معنى قول الترمذى أو غيره: «حديث حسن صحيح»:

الحديث الحسن تقصر مرتبته عن الصحيح كما مَرَّ، ولكن الترمذى يقول فى بعض الأحاديث: «حديث حسن صحيح» فكيف يُجمع بينهما؟

أجاب ابن حجر عن ذلك بما خلاصته ما يأتى:

أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر فالمعنى: حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر.

ب- وإن كان له إسناد واحد فالمعنى: حسن عند قوم صحيح عند قوم آخرين.

وقد درج الإمام البغوى فى كتابه «مصابيح السُّنَّة» الذى انتقى أحاديثه من البخارى ومسلم والسنن الأربعة وسنن الدارمى، وهذَّبه الخطيب التبريزى وسماه «مشكاة المصابيح» -درج على أن يرمز إلى الأحاديث التى فى الصحيحين أو أحدهما بقوله: «صحيح» وإلى الأحاديث التى فى السنن الأربعة بقوله: «حسن» وهذا اصطلاح خاص به، فالسنن فيها الصحيح والحسن والضعيف.

● **الكتب التى من مظنات الحسن**

لم يفرد العلمـاء كتبًا خـاصة بالحديث الحسن المجـرد كما فعلوا فى الصـحيح لمجرد، ولكن الحديث الحسن يكثر وجوده فى بعض الكتب، ومنها:

١- جامع الترمذى -المشهور بسنن الترمذى- فهو أصل فى معرفة الحسن.

٢- سنن أبى داود. ٣- سنن الدارقطنى.

الصحيح لغيره[١]

* **الحـديث الصحـيح لغيـره**: هو الحـديث الحسن لذاته إذا روى من طريق آخـر مثله، أو أقوى منه، وسـمى صحيحًا لغيـره لأن الصحة لم تأت من ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره له، وهو أعلى مرتبة من الحسن لذاته ودون الصحيح لذاته.

* مثاله: ما أخرجه الترمذى من حديث محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «**لولا أن أشق على أمتى لأمـرتهم بالسواك عند كل صلاة**».

فإن محمد بـن عمرو بن علقمة لم يكن من أهل الإتقان، فضعَّـفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثَّقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه حسن، فلما انضم إلى ذلك رواية الحديث من أوجـه أُخر انجبـر ذلك النقص اليسيـر، فصحَّ هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، إذ أخرجه الشيخان من طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة.

الحسن لغيره

* **الحديث الحسن لغيره**: هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوى أو كذبه.

---

(١) علوم الحديث ص ٣١، وتيسير مصطلح الحديث ص ٥١.

كأن يكون راويه مستورًا، أو ضعيفًا لسوء الحفظ أو الجهالة ويروى من طريق آخر فأكثر مثله أو أقوى منه -وهو أدنى مرتبة من الحسن لذاته، كما أنه من المقبول الذى يُحتج به.

* مثاله: ما رواه الترمذى وحسَّنه من طريق شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه«أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: **«أرضيتِ من نفسك ومالك بنعلين؟** قالت: نعم، فأجاز».

قال الترمذى: «وفى الباب عن عمر، وأبى هريرة، وعائشة، وأبى حدرد».

فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسَّن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

خبر الآحاد المقبول المحتف بالقرائن

الأصل فى خبر الآحاد المقبول أنه يفيد غلبة الظن بصدقه ولا يفيد العلم اليقينى الضرورى الذى يفيده المتواتر، ولكن خبر الآحاد الذى أحاطت به قرائن تزيده قوة يكون أرجح من نظيره الذى خلا من هذه القرائن، حتى قالوا: إنه يفيد العلم النظرى. أى الذى يحتاج إلى استدلال ونظر[1].

والخبر المحتف بالقرائن أنواع، منها:

١- ما أخرجه الشيخان فى صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر، فقد احتفت به قرائن منها:

أ- جلالتهما فى هذا الشأن.

ب- تقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما.

---

(١) فيقال فى الاستدلال على ذلك مثلاً: خبر الآحاد يفيد غلبة الظن بصدقه، وكل ما يفيد غلبة الظن بصدقه إذا احتفت به قرائن تقويه يفيد العلم، فخبر الآحاد الذى احتفت به قرائن تقويه يفيد العلم.

جـ- تلقى العلماء لكتابيهما بالـقبول، وهذا التلقى وحده أقوى فى إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.

٢- الحديث المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعِلل.

٣- الحديث المسلسل بالأئمة الحُفَّاظ المتقـنين حيث لا يكون غريبًا، كالحديث الذى يرويه الإمام أحـمد عن الإمام الشافـعى، ويرويه الشافعى عن الإمـام مالك، ويشارك الإمـام أحمد غـيره فى الرواية عن الإمـام الشافعى، ويشـارك الإمام الشافعى غيره فى الرواية عن الإمام مالك.

فهذه أنواع ثلاثة: الأول منها: ما يختص بالـصحيحين، والثانى: يختص بما له طرق متعددة، والثالث: يختص بما رواه الأئمة.

ويمكن اجتماع الثلاثة فى حديث واحد فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه[١].

تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به

ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معمول به، وغير معمول به، وينبثق عن ذلك نوعان من أنـواع علوم الحديث، وهما: «المحـكم ومختلف الحـديث»، و«الناسخ والمنسوخ».

المحكم ومختلف الحديث[٢]

سبق الكلام عن علم مـختلف الحديث ومـشكله، والذى يعنينا هنا هو كيفـية الجمع عند التعارض.

تعريف المحكم:

المحكم لغة: اسم مفعول من أحكم الشىء بمعنى أتقنه.

والمحكم اصطلاحًا: هو الحديث المقبول الذى سلم من معارضة مثله.

---

(١) نزهة النظر ص ١٤ - ١٥.

(٢) علوم الحديث ص ٢٥٧ - ٢٥٨، نزهة النظر ص ٣٤.

وأكثر الأحاديث من هذا النوع، أما الأحاديث المتعارضة فقليلة.

● **تعريف مختلف الحديث:**

المختلف لغة: اسم فاعل من الاختلاف، ضد الاتفاق، ومعنى مختلف الحديث. أى الأحاديث التى تصلنا ويخالف بعضها بعضًا فى المعنى.

ومختلف الحديث اصطلاحًا: هو الحديث المقبول المعَارَض بمثله مع إمكان الجمع بينهما.

* ومثاله: حديث «لا عدوى ولا طَيْرة»[1] يعارضه حديث: «فُرَّ من المجذوم فرارك من الأسد»[2].

فهذان حديثان صحيحان ظاهرهما التعارض، لأن الأول ينفى العدوى، والثانى يثبتها. وقد جمع العلماء بينهما بأحد وجهين:

الوجه الأول: وهو الذى ذهب إليه ابن الصلاح -أن هذه الأمراض التى تنتقل بالمخالطة لا تعدى بطبعها لمجرد المخالطة كما كان يعتقد أهل الجاهلية، دون نظر إلى إرادة الله، إنما تكون المخالطة سببًا للعدوى بنقل الداء من المريض إلى الصحيح، وقد يختلف هذا السبب بإرادة الله، فيخالط الصحيح المريض ولا يصاب بمرضه، وهذا واقع مشاهد فى حياة الناس، يخالط الصحيح المريض ولا يمرض، ويخالطه ويمرض، ويصاب ابتداءً بالمرض دون مخالطة.

وبهذا التأويل لمدلول حديث: «لا عدوى» ينتفى التعارض بينه وبين حديث: «فُرَّ من المجذوم»، فالأول نفى العدوى التى تكون مؤثرة بطبعها فى اعتقاد أهل الجاهلية. والثانى أفاد الابتعاد عما جعله الله سببًا فى العدوى.

الوجه الثانى: فى الجمع بين الحديثين -وهو الذى ارتضاه الحافظ ابن حجر ورجَّحه- أن يبقى نفى العدوى فى الحديث الأول على ظاهره العام من غير

---

(١) أخرجه مسلم، والطيرة: التشاؤم بالطيور.

(٢) رواه البخارى، والمجذوم: المصاب بالجذام، وهو داء تتساقط أعضاء مَنْ يصاب به.

تأويل، أى لا وجود للعدوى أصلاً، لا بالطبع ولا بالسبب، كما يدل عليه حديث: «لا يعدى شيء شيئًا»[1]، وهو عام، وجوابه ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون بين الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب بقوله: «**فمَن أعدى الأول؟**»[2] يعنى أنه لو كان الإعداء بالطبع كما فى اعتقاد أهل الجاهلية من غير أن يكون هذا بإرادة الله فمن أين جاءت العدوى للأول؟ فالله تعالى ابتدأ ذلك المرض فى الثانى، كما ابتدأه فى الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع، أى لئلا يتفق للشخص الذى يخالط ذلك المجزوم حصول شيء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقد صحة العدوى، فيقع فى الإثم، فأمر بتجنب المجذوم دفعًا للوقوع فى هذا الاعتقاد، الذى يسبب الوقوع فى الإثم.

*** ماذا يجب على مَن وجد حديثين متعارضين مقبولين؟**

١- إذا أمكن الجمع بينهما -تعيَّن الجمع ووجب العمل بهما.

٢- إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه:

أ- فإن عُلِمَ أن أحدهما ناسخ والآخر منسوخ قدَّمنا الناسخ وعملنا به، وتركنا العمل المنسوخ.

ب- وإن لم يعلم ذلك وأمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح كان العمل بالراجح، وترك العمل بالمرجوح.

جـ- وإن لم يترجح أحدهما على الآخر توقفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح[3].

---

(١) رواه الترمذى وأحمد.

(٢) رواه البخارى ومسلم وأبو داود وأحمد.

(٣) نزهة النظر ص ٣٤.

ناسخ الحديث ومنسوخه[1]

● **التعريف**

النسخ لغة له معنيان: الإزالة، ومنه نسخت الشمس الظل، أى أزالته - والنقل: ومنه نسختُ الكتاب، إذا نقلت ما فيه، فكأن الناسخ قد أزال المنسوخ أو نقله إلى حكم آخر.

والنسخ اصطلاحًا: رفع الشارع حكمًا منه متقدمًا بحكم منه متأخر.

● **بِمَ يُعرف الناسخ والمنسوخ؟**

يُعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد أمور:

١- تصريح رسول الله ﷺ: كحديث: «**كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تُذكِّر الآخرة**»[2].

٢- قول الصحابى: كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسَّت النار»[3].

٣- معرفة التاريخ: كحديث شداد بن أوس: «أفطر الحاجم والمحجوم»[4]. نُسِخَ بحديث ابن عباس: «أن النبى ﷺ احتجم وهو مُحْرِم صائم»[5].

فقد جاء فى بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح سنة ثمان، أما ابن عباس فقد صحب رسول الله ﷺ مُحْرِمًا فى حجة الوداع سنة عشر.

٤- دلالة الإجماع: كحديث: «من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فى الرابعة فاقتلوه»[6].

---

(١) علوم الحديث ص ٢٤٩، والباعث الحثيث ص ١٦٩، وتدريب الراوى ص ٣٨٢.

(٢) رواه مسلم. (٣) أخرجه أصحاب السنن.

(٤) رواه أبو داود. (٥) أخرجه مسلم.

(٦) رواه أبو داود والترمذى.

قال النووى: «دَلَّ الإجماع على نسخه».

والإجماع لا يَنسخ (بفتح الياء) ولا ينسخ (بضمها)، ولكن يدل على ناسخ.

• أهمية العلم بناسخ الحديث ومنسوخه

ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم ما يجب أن يعرفه كل مَن يتصدى للبحث فى أحكام الشريعة، إذ لا يمكن للباحث أن يستنبط الأحكام من أدلتها من غير أن يعرف الأدلة الناسخة والمنسوخة، ولذا اهتم العلماء به واعتبروه علمًا ذا أهمية من علوم الحديث، وعرَّفوه بأنه:

«العلم الذى يبحث عن الأحاديث المتعارضة التى لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ. فما ثبت تقدمه كان منسوخًا، وما ثبت تأخره كان ناسخًا».

• أشهر ما صُنِّف فى ناسخ الحديث ومنسوخه

أفرد بعض العلماء ناسخ الحديث ومنسوخه بالتصنيف، ومن ذلك:

١- «الناسخ والمنسوخ» لقتادة بن دعامة السدوسى (ت ١١٨هـ) ولكنه لم يصل إلينا.

٢- «ناسخ الحديث ومنسوخه» للحافظ أبى بكر أحمد بن محمد الأثرم (ت ٢٦١هـ) صاحب الإمام أحمد- وهو مخطوط.

٣- «ناسخ الحديث ومنسوخه» لمحدِّث العراق أبى حفص عمر أحمد البغدادى المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) وتوجد منه نسخ مخطوطة.

٤- «الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار» للإمام الحافظ النسَّابة أبى بكر محمد بن موسى الحازمى الهمذانى (ت ٥٨٤هـ) وهو مطبوع، مرتب على الأبواب الفقهية، استفاد فيه الحازمى بجهود مَن سبقه.

٥- «الناسخ والمنسوخ» للعلامة أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى - وهو مخطوط.

الحديث الضعيف

● **تعريفه**

الضعيف فى اللغة: ضد القوى، والضعف حسى ومعنوى، والمراد به هنا الضعف المعنوى.

والحديث الضعيف اصطلاحًا: هو ما لم يجمع صفة الحسن بفقد شرط من شروطه.

وحيث كانت صفات القبول متعددة، وكان ضعف الحديث يرجع إلى فقد صفة منها أو أكثر، فإن الحديث الضعيف ينقسم إلى أقسام متعددة بهذا الاعتبار، كالشاذ، والمضطرب، والمقلوب، والمعلَّل، والمنقطع، والمعضل، وغير ذلك.

● **تفاوت الضعيف**

يتفاوت الضعيف حسب شدة ضعف رواته وخفته، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جداً، ومنه الواهى، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع.

وكما ذكر العلماء فى الحديث الصحيح ما يسمى بأصح الأسانيد، فقد ذكروا فى بحث الضعيف ما يسمى بأوهى الأسانيد بالنسبة إلى بعض الصحابة، وبعض الجهات والبلدان، ومن أمثلة ذلك:

١- أوهى الأسانيد بالنسبة إلى أبى بكر الصدِّيق رضي الله عنه: صدقة بن موسى الدقيقى، عن فرقد السبخى، عن مرة الضيب، عن أبى بكر.

٢- أوهى الأسانيد عن ابن عباس رضي الله عنهما: السدى الصغير محمد بن مروان، عن الكلبى، عن أبى صالح، عن ابن عباس، قال الحافظ ابن حجر: «هذه سلسلة الكذب لا سلسلة الذهب».

٣- أوهى الأسانيد عن أبى هريرة: السرى بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأزدى، عن أبيه، عن أبى هريرة.

٤- أوهى الأسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علىّ بن يزيد، عن القاسم، عن أبى أمامة[١].

* مثاله:

حديث: «من صلَّى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بشىء عدلن له بعبادة اثنتى عشرة سنة».

رواه عمر بن راشد، عن يحيى بن أبى كثير، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة، وعمر هذا قال فيه الإمام أحمد ويحيى بن معين والدارقطنى: ضعيف، وقل أحمد أيضًا: لا يساوى حديثه شيئًا، وقال البخارى: منكر الحديث وضعَّفه جداً، وقال ابن حبان: لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه، فإنه يضع الحديث على مالك وابن أبى ذئب وغيرهما من الثقات.

• العمل بالحديث الضعيف

الأصل فى الحديث الضعيف أنه مردود لا يُعمل به، بخلاف الحديث الصحيح، والحديث الحسن، ولكن العلماء تناولوا بالبحث إمكان العمل بالحديث الضعيف، واختلفت آراؤهم فى ذلك:

أ- فذهب المحققون من العلماء إلى أن الحديث الضعيف لا يُعمل به مطلقًا، سواء أكان ذلك فى العقائد، أم فى الأحكام الفقهية، أم فى الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال، وهذا هو المنقول عن يحيى بن معين، والبخارى، ومسلم، وهو ما ذهب إلى ابن العربى فقيه المالكية، وأبو شامة المقدسى من فقهاء الشافعية، وعليه ابن حزم.

---

(١) تدريب الراوى ص ١٠٦.

ب- وحُكِيَ عن كثير من الفقهاء العمل بالحديث الضعيف مطلقًا إذا لم يوجد غيره فى الباب، وهو المنقول عن أبى حنيفة، والشافعى، ومالك، وأحمد، ولكن المعروف أن الحديث الضعيف عند أحمد هو الذى يقابل الصحيح فى اصطلاح المتقدمين.

جـ- وفصَّل بعض العلماء القول فى العمل بالحديث الضعيف، فأجازوا العمل به فى الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال، ومنعوا ذلك فى العقائد وأحكام الحلال والحرام.

وجواز العمل به فى فضائل الأعمال مشروط بشروط ثلاثة:

١- أن يكون الضعف غير شديد.

٢- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.

٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

● **مظان الحديث الضعيف**

تكثر الأحاديث الضعيفة فى بعض المصنَّفات منها:

١- «معاجم الطبرانى»- الكبير- والأوسط، والصغير.

٢- كتاب «الأفراد» للدارقطنى، وفى أحاديث الأفراد: الفرد المطلق، والفرد النسبى.

٣- تصانيف الخطيب البغدادى.

٤- كتاب «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبى نعيم الأصبهانى.

المردود بسبب سقط من الإسناد[1]

● **السقوط فى السند نوعان**

أ- سقوط ظاهر يعرفه علماء الحديث من عدم التلاقى بين الراوى وشيخه، أو لأنه لم يدرك عصره.

---

(١) نزهة النظر ص ٣٥ وما بعدها -وتيسير الحديث ص ٦٧ وما بعدها.

والسقط من السند، إما أن يكون من أول السند، أو آخره، أو وسطه، وقد اصطلح العلماء على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء حسب مكانه وعدد الرواة الذين أُسقطوا:

١- المعلق. ٢- المرسل.

٣- المعضل. ٤- المنقطع.

ب- سقوط خفي، وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحُذَّاق المطلعون على طرق الحديث وعِلل الأسانيد، وله تسميتان:

١- المدلس. ٢- المرسل.

وإليك تفصيل ذلك:

المعلَّق

● **تعريفه**

المعلَّق لغة: بصيغة اسم المفعول، من علق الشيء بالشيء، أي ناطه وربطه، وجعله معلقًا، وسمي هذا السند معلَّقًا بسبب اتصاله بالجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المعلَّق بالسقف ونحوه.

والحديث المعلَّق في الاصطلاح: هو ما حُذِف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي. ومن صوره أن يحذف جميع السند، ثم يقال مثلاً: رسول الله ﷺ كذا، أو يحذف كل الإسناد إلا الصحابي، أو إلا الصحابي والتابعي.

● **مثاله:**

١- روى البخاري عن الماجشون، عن عبد الله بن الفضل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**لا تفاضلوا بين الأنبياء**» فإن البخاري لم يدرك الماجشون.

٢- ما أخرجه البخارى فى مقدمة «باب ما يُذكر فى الفخذ» وقال أبو موسى: «غطى النبى ﷺ ركبتيه حين دخل عثمان».

فهذا حديث معلَّق، لأن البخارى حذف جميع إسناده إلا الصحابى، وهو أبو موسى الأشعرى.

● **حكمه**

الحديث المعلَّق مردود لأنه فقد شرطًا من شروط القبول، وهو اتصال السند، وذلك بحذف راوٍ أو أكثر من إسناده، مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف.

● **المعلقات فى الصحيحين**

المعلَّقات فى البخارى كثيرة، لكنها فى تراجم الأبواب ومقدمتها، ولا يوجد حديث معلَّق فى صلب الأبواب البتة، أما فى مسلم، فليس فيه إلا حديث واحد فى باب التيمم لم يصله فى موضع آخر.

وحكم المعلق فى الصحيحين:

١-أن ما ذكر بصيغة الجزم مثل: قال، وذَكر (لفتح الذال) -وحكِيَ (بفتح الحاء)- فهو حكم بصحته عن المضاف إليه.

٢- وما ذُكِر بصيغة التمريض مثل: قال، وذَكر (بفتح الذال) -وحُكِيَ (بضم الحاء)- فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف، لكن ليس فيه حديث راوٍ لوجوده فى الكتاب المسمى بالصحيح.

المرسل[1]

● **تعريفة**

المرسل لغة: اسم مفعول من أرسل الشىء بمعنى أطلقه، فكأن المرسِل (بكسر السين) أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف.

---

(١) نزهة النظر ص ٣٦.

والحديث المرسل اصطلاحًا: هو ما سقط من آخر إسناده مَـن بعد التابعى، كأن يقول التابعى: قـال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعِل (بضم الفـاء وكسر العين) بحضرته كذا.

● **مثاله:**

ما أخرجه مسلم فى صحيحه فى كـتاب البيوع، قال: حدثنى محمد بن رافع، حدثنا حجين، حدثنا الليث، عن عقـيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة».

فسعـيد بن المسيب تابعى كبيـر، روى هذا الحديث عن النبى ﷺ دون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبى ﷺ، فـقد أسقط من إسناد هذا الحـديث آخره، وهو مَن بعد التابعى، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحابى، ويحتمل أن يكون قد سقط معه غيره كتابعى مثلاً.

هذا هو الحديث المرسل عند المحدِّثيـن، أما عند الفقهاء والأصوليـين فهو أعم من ذلك. إذ إن كل منقطع عندهم مرسل على أى وجه كان انقطاعه.

● **حكمه**

١- ذهب جمهـور المحدِّثين وجماعـة من الفقهاء إلى الحكم بضـعف الحديث المُرسل، وعدُّوه من قـسم المردود للجهل بحال الراوى، حيث يُـحتمل أن يكون الذى سـقط من السند صحـابيّاً، ويُحـتمل أن يكون تابـعيّـاً، فإن كان صـحابـيّاً فالصـحابة كلهم عـدول، وإن كان تابعيّـاً فيُـحتمل أن يكون ضـعيـفًا، ومع هذا الاحتمال فإنه لا ثقة فى عدالة ذلك الراوى المحذوف، وإن عُرِف من عادة التابعى أنه لا يرسل إلا عن ثقة فهذا لا يكفى لرفع جهالة الحال.

٢- وذهب آخرون إلى أن الحديث المرسل صحيح يُحـتج به، ولا سيما إذا كان التابعى لا يروى إلا عن الثقات.

وهذا هو المشهور فى مذهب مالك، وأحد القولين لأحمد، وبه قال أبو حنيفة.

٣- وذهب الشافعى إلى أن مراسيل كبار التابعين يؤخذ بها إذا ورد الحديث المرسل من وجه آخر ولو مرسلاً، أو اعتضد بقول صحابى.

● مرسل الصحابى

ذهب جمهور العلماء من المحدِّثين والأصوليين إلى أن مرسل الصحابى صحيح يُحتج به، وهو ما يخبر به الصحابى عن شىء فعله النبى ﷺ أو نحوه مما يُعلم أنه لم يحضره لصِغر سنه كعبد الله بن عباس وغيره من صغار الصحابة، أو لتأخر إسلامه.

● ومثال ذلك:

ما جاء فى الصحيحين من قول عائشة رضى الله عنها: «أول ما بُدِئَ به رسول الله ﷺ من الوحى الرؤيا الصالحة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبِّبَ إليه الخلاء، فكان يخلو فى غار حراء فيتحنث فيه -وهو التعبد- الليالى ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله...» إلى آخر الحديث، وعائشة إنما وُلِدت بعد البعثة بأربع سنين أو خمس، فأين هى من زمن بدء الوحى؟

وهذا الرأى هو الصواب، لأنه الصحابة جميعًا عدول، والظاهر فيما أرسله الصحابى أن يكون قد سمعه من رسول الله ﷺ، أو من صحابى آخر سمعه عن النبى ﷺ، ولذا فإن علماء أصول الحديث يعتبرون مرسل الصحابى فى حكم الحديث الموصول المسند، وفى الصحيحين من ذلك أحاديث كثيرة.

وقيل: إن مرسل الصحابى كمرسل غيره فى الحكم - وهذا القول ضعيف مردود.

المعضل[1]

● تعريفه

المعضل فى اللغة: اسم مفعول من أعضله بمعنى أعياه، فكأن المحدِّث أعضله وأعياه فلم ينتفع به مَن يرويه لشدة إبهامه.

---

(١) نزهة النظر وتدريب الراوى ص ١٢٩

والحديث المعضل اصطلاحًا: هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالى.

● **مثاله:**

ما رواه الحاكم فى «معرفة علوم الحديث» بسنده إلى القعنبى عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يُكلَّف من العمل إلا ما يطيق**». . قال الحاكم: هذا معضل عن مالك أعضله هكذا فى الموطأ.

وجاء هذا الحديث موصولاً فى غير الموطأ عن مالك بن أنس عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبى هريرة، فجاء الإعضال من إسقاط محمد بن عجلان وأبيه من السند، وكان سقوطهما على التوالى.

● **حكمه**

اتفق العلماء على أن الحديث المعضل ضعيف، وهو أسوأ حالاً من المرسل والمنقطع لكثرة المحذوفين من الإسناد.

● **العلاقة بين المعلّق والمعضل**

بين المعضل والمعلَّق عموم وخصوص وجهى:

١- فيجتمع المعضل مع المعلَّق فى صورة واحدة، وهى إذا حُذِف من مبدأ إسناده راويان متواليان، فهو معضل ومعلَّق فى آن واحد.

٢- ويفارق المعضل المعلَّق فى صورتين:

(أ) إذا حُذِف من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل وليس بمعلَّق.

(ب) وإذا حُذِف من مبدأ الإسناد راو واحد فقط، فهو معلَّق وليس بمعضل.

المنقطع[1]

● **تعريفه**

المنقطع لغة: اسم فاعل من الانقطاع ضد الاتصال.

والحديث المنقطع اصطلاحًا: عرَّفه المتقدمون بأنه: ما لم يتصل إسناده على أى وجه كان انقطاعه.

وهذا التعريف يعنى أن كل إسناد انقطع من أى مكان كان، سواء أكان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه فإن الحديث يكون منقطعًا، فيشمل ذلك المرسل والمعلَّق والمعضل.

وعرَّفه المتأخرون من علماء المصطلح بأنه: ما سقط من وسط إسناده راوٍ واحد أو أكثر لا على التوالى، وذلك بأن يكون الساقط واحدًا فقط من وسط السند، أو اثنين غير متواليين فى موضعين من السند، أو أكثر من اثنين بشرط عدم التوالى كذلك، وعلى هذا فالمنقطع لا يشمل اسم المرسل، أو المعلَّق أو المعضل.

● **مثاله:**

١- روى أبو داود، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال وهو على المنبر: «يا أيها الناس، إن الرأى إنما كان من رسول الله ﷺ مصيبًا، لأن الله كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف».

فهذا الحديث سقط من وسط إسناده راوٍ واحد، لأن ابن شهاب لم يدرك عمر رضى الله عنه.

٢- روى عبد الرزاق، عن الثورى، عن أبى إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع (كزبير- بالياء المضمومة فالثاء المثلثة فالياء الساكنة فالعين المهملة)، عن حذيفة مرفوعًا: «إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين».

---

(١) نزهة النظر ص ٣٧، وتدريب الراوى ص ١٢٧.

فهذا الحديث انقطع سنده فى موضعين:

أحدهما: أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثورى، وإنما سمعه من النعمان بن أبى شيبة عن الثورى.

والثانى: أن الثورى لم يسمعه من أبى إسحاق، وإنما سمعه من شريك عن أبى إسحاق.

• حكمه

اتفق العلمـاء على أن الحديث المنـقطع ضعـيف، وذلك للجهل بحـال الراوى المحذوف.

• مظان المنقطع والمعضل والمرسل

(أ) كتاب «السنن» لسعيد بن منصور.

(ب) مؤلفات ابن أبى الدنيا.

المدلَّس[1]

• تعريفه

المدلَّس لغة: اسم مفعول من التدليس، والتدليس فى اللغة: كتمان عيب السلعة عن المشتـرى، وأصله مشتق من الدلس، وهو الظُلمة، أو اخـتلاط الظلام، فكأن المدلِّس لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره فصار الحديث مدلَّسًا.

والتدليس اصطلاحًا: إخفاء عيب فى الحديث وتحسين لظاهره.

• أقسام التدليس

التدليس قسمان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

---

(١) تدريب الراوى ص ١٣٩ -وعلوم الحـديث ص ٦٦- والباعـث الحثـيث ص ٥٣- ونزهة النظر ص ٣٩- وتيسير مصطلح الحديث ص ٧٩.

● **تدليس الإسناد**: أن يروى الراوى عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهمًا أنه سمعه منه، كأن يقول: «عن فلان» أو «قال فلان» أو نحو ذلك، ولا يُصرِّح بالسماع.

أما إذا صرَّح بالسماع أو التحديث ولم يكن قد سمعه من شيخه ولم يقرأه عليه، فإنه لا يكون مدلِّسًا، بل يكون كاذبًا فاسقًا.

● **مثاله:**

ما أخرجه الحاكم بسنده إلى علىّ بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة، عن الزهرى، فقيل له: سمعته من الزهرى؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهرى، حدثنى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهرى.

فابن عيينة -كما ترى- قد عاصر الزهرى ولقيه، ولكنه لم يسمع منه، وإنما سمع من عبد الرزاق، وعبد الرزاق سمع من معمر، ومعمر هو الذى أخذ عن الزهرى وسمع منه.

والفرق بينه وبين الإرسال أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه.

● **حكمه**

وقد ذمَّ هذا القسم كثير من العلماء، وكان شُعبة أشد الناس إنكارًا له، ونُقِل عن الشافعى أنه قال: التدليس أخو الكذب.

● **تدليس التسوية**

ومن تدليس الإسناد ما يُعرف بتدليس التسوية، سماه بذلك أبو الحسن بن القطان، وهو: رواية الراوى عن شيخه، ثم إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقى أحدهما الآخر تحسينًا للحديث.

وصورة ذلك: أن يروى الراوى حديثًا عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، ويكون الثقتان قد لقى أحدهما الآخر، فيأتى المُدلِّس الذى سمع

الحديث من الثقة الأول، فيسقط الضعيف الذى فى السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثانى بلفظ محتمل، فيسوى الإسناد كله ثقات.

● **مثاله:**

ما رواه ابن أبى حاتم فى العلل، قال: سمعتُ أبى -وذكر الحديث الذى رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية، حدثنى أبو وهب الأسدى، عن نافع، عن ابن عمر، حديث: «**لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقدة رأيه**» قال أبى: هذا الحديث له أمر قَلَّ مَن يفهمه، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبى فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ، وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدى، فكنَّاه بقية ونسبه إلى بنى أسد كى لا يُفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبى فروة لا يهتدى له.

● **حكمه**

تدليس التسوية وإن كان من نوع تدليس الإسناد شر أنواع التدليس، حتى قال العراقى: إنه قادح فيمن تعمَّد فعله.

ومن أشهر مَن كان يفعله بقية بن الوليد، قال أبو مسهر: أحاديث بقية، ليست نقية، فكن منها على تقية.

● **رواية المدلِّس**

أ- ذهب فريق من أهل الحديث، والفقهاء إلى عدم قبول رواية المدلِّس مطلقًا، سواء بيَّن السماع أو لم يُبيِّن، ولو لم يُعرف أنه دلَّس إلا مرة واحدة، كما قد نص عليه الشافعى رحمه الله.

ب- وذهب ابن الصلاح إلى التفصيل.

فما رواه المُدلِّس بلفظ محتمل لم يبيِّن فيه السماع والاتصال كان حكمه حكم المرسل، فيُرد ولا يُحتج به.

وما رواه بلفظ صريح فى الاتصال نحو: سمعت، وحدثنا، وأخبرنا، يُقبل ويُحتج به.

وفى الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة الكثير من الأحاديث التى يقول فيها المدلِّس: حدثنا، أو سمعتُ، أو أخبرنا، حيث جاء ذلك عن سفيان بن عيينة، وسفيان الثورى، والأعمش، وقتادة، وهشيم بن بشير.

قال ابن الصلاح: والصحيح التفصيل بين ما صُرِّح فيه بالسماع فيُقبل، وبين ما أُتِىَ فيه بلفظ محتمل فيُرد.

قال: وفى الصحيحين من حديث جماعة من هذا الضرب، كالسفيانين، والأعمش، وقتادة، وهشيم، وغيرهم.

• تدليس الشيوخ

وهو أن يروى الراوى عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيذكره بما لم يشتهر به، من اسم، أو كنية، أو نسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صنعة، أو نحو ذلك. تعمية لأمره، وتوعيرًا للوقوف على حاله.

• مثاله:

قول أبى بكر بن مجاهد أحد أئمة القرَّاء: «حدَّثنا عبد الله بن أبى عبد الله» يريد به أبا بكر بن أبى داود السجستانى.

• حكمه

تدليس الشيوخ كراهته أخف من تدليس الإسناد، لأن المدلِّس لم يُسقط أحدًا، وإنما كانت الكراهة بسبب صعوبة معرفة المروى عنه لدى السامع، ويختلف الحكم باختلاف الغرض الحامل للمدلِّس على ذلك، فتارة يكره فقط، كما إذا كان مَنْ روى عنه أصغر سنّاً منه، أو نازل الرواية، ونحو ذلك، وتارة يحرم، كما إذا كان غير ثقة فدلَّسه لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته.

• **أشهر المصنَّفات فى التدليس والمدلسين:**

أ- مؤلفات الخطيب البغدادى فى أسماء المدلِّسين -وهو مخطوطة لم تُطبع.

ب- «التبيين لأسماء المدلِّسين» -لبرهان الدين بن الحلبى- وقد طُبعت هذه الرسالة.

جـ- «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» للحافظ ابن حجر. وطُبعت هذه الرسالة كذلك.

* * *

المرسل الخفى[1]

• **تعريفه**

المرسل لغة: اسم مفعول من الإرسال، بمعنى الإطلاق، كأن المرسِل (بكسر السين) أطلق الإسناد ولم يصله، والخفى: ضد الجلى، لأن هذا الإرسال غير ظاهر، فلا يُدرك إلا بالبحث.

والمرسل الخفى اصطلاحًا: هو: أن يروى الراوى عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره، مثل: «قال».

• **مثاله:**

ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر مرفوعًا: «رحم الله حارس الحرس»[2].

فإن عمر لم يلق عقبة كما قال المزى فى الأطراف.

قال ابن كثير: «وهذا النوع إنما يدركه نُقَّاد الحديث وجهابذته قديمًا، وحديثًا، وقد كان شيخنا الحافظ المزى إمامًا فى ذلك، وعجبًا من العجب، فرحمه الله، وبلَّ بالمغفرة ثراه».

---

(١) الباعث الحثيث ص ١٧٧- وتيسير مصطلح الحديث ص ٨٥.

(٢) ابن ماجه، كتاب الجهاد: ٢/ ٩٢٥، حديث رقم ٢٧٦٩.

وقد يجيء الحديث الواحد بإسناد واحد من طريقين، ولكن فى أحدهما زيادة راو، وهذا يشتبه على كثير من أهل الحديث، ولا يدركه إلا الخبراء الفاحصون، فتارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراويين لها، وتارة يحكم بأن راوى الزيادة وهم فيها تبعًا للترجيح والنقد.

فإذا رُجِّحت الزيادة كان النقص من نوع الإرسال الخفى، وإذا رُجِّحَ النقص كان الزائد من المزيد فى متصل الأسانيد.

● **حكمه**

المرسل الخفى ضعيف: لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه فحكمه حكم المنقطع.

المردود بسبب الطعن فى الراوى

الطعن فى الراوى هو تجريحه باللسان فى عدالته ودينه، أو فى ضبطه وحفظه وتيقظه.

● **أسباب الطعن فى الراوى**

أسباب الطعن التى تتعلق بعدالة الراوى خمسة، وأسباب الطعن التى تتعلق بضبطه خمسة.

أ- أما التى تتعلق بالعدالة فهى:

١- الكذب.　　٢- التهمة بالكذب.

٣- الفسق.　　٤- البدعة.

٥- الجهالة.

ب- وأما التى تتعلق بالضبط فهى:

١- فحش الغلط.　　٢- سوء الحفظ.

٣- الغفلة. ٤- كثرة الأوهام.

٥- مخالفة الثقات.

وإليك أنواع الحديث بسبب من هذه الأسباب:

الموضوع[١]

إذا كان سبب الطعن فى الراوى هو الكذب على رسول الله ﷺ فحديثه يسمى «الموضوع».

● **تعريفه**

الموضوع لغة: اسم مفعول من وضع الشىء بمعنى حطَّه، سمى بلك لانحطاطه.

والحديث الموضوع اصطلاحًا: هو المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ كذبًا.

وهو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها، ومن العلماء مَن يجعل الحديث أربعة أقسام: الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع.. فيكون الموضوع نوعًا مستقلاً.

● **حكم روايته**

اتفق العلماء على أنه يَحْرُم رواية الموضوع ممن يعلم بوضعه فى أى معنى كان إلا مع بيان وضعه، لقوله ﷺ: «**مَن حدَّث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»[٢].

● **بِمَ يُعرف الحديث الموضوع؟**

يُعرف بأمور منها:

١- إقرار الواضع بالوضع: كإقرار أبى عصمة نوح بن أبى مريم، والملقب بـ«نوح الجامع» أنه وضع على ابن عباس أحاديث فى فضائل القرآن سورة

(١) تدريب الراوى ص ١٧٨ -والباعث الحثيث ص ٧٨- وتيسير مصطلح الحديث ص ٨٩.

(٢) رواه مسلم.

سورة، وكإقرار ميسرة بن عبد ربه الفارسى أنه وضع فى فضل علىّ رضي الله عنه سبعين حديثًا.

٢- ما ينزل منزلة إقراره: كأن يحدِّث عن شيخ بحديث لا يُعرف إلا عنده، ثم يُسئل عن مولده فيذكر تاريخًا معيَّنًا، ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوى بتاريخ وفاة الشيخ المروى عنه أن الراوى وُلِد بعد وفاة شيخه، أو أن الشيخ توفى والراوى طفل لا يدرك الرواية.

٣- وجود قرينة فى الراوى: مثل أن يكون الراوى رافضياً والحديث فى فضائل أهل البيت.

٤- وجود قرينة فى المروى: مثل كون الحديث مخالفًا للعقل بحيث لا يقبل التأويل، أو مخالفًا للحس والمشاهدة، أو منافيًا لصريح القرآن، أو ركيك اللفظ ردىء العبارة، كالذى يرويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده مرفوعًا: «أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا، وصلَّت عند المقام ركعتين»، ومثل: «لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة»، ومثل: «وَلَدُ الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء» فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

• البواعث التى أدّت إلى الوضع:

١- **القصص والوعظ:** فإن القُصَّاص يعنيهم أن يستميلوا قلوب العامة بما يُرَغِّب فى المعروف، ويُحذِّر من المنكر، ولا يبالون أن يضعوا فى ذلك أخباراً ينسبونها إلى رسول الله ﷺ، قصداً للتكسب والارتزاق، وتقربًا للعامة بغرائب الروايات، ومن ذلك: «مَنْ قال لا إله إلا الله، خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب، وريشه من مرجان» ومن هؤلاء ميسرة بن عبد ربه، فقد سُئل من أين جئتَ بهذه الأحاديث؟ فقال: «وضعتها أُرغِّب الناس».

٢- **الانتصار للمذهب**: ولاسيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة، وأكثرهم كذبًا الرافضة، فقد سُئِل عنهم الإمام مالك فقال: «لا تكلمهم ولا تروِ عنهم فإنهم يكذبون»، ومن ذلك: «أنا ميزان العلم، وعليٌّ كفَّتاه، والحسن والحسين خيوطه، وفاطمة عُلاقته، والأئمة منا عمود توزن فيه أعمال المحبين لنا والمبغضين لنا».

وأبعد الفرق عن ذلك الخوارج، لأنهم يُكَفِّرون مرتكب الكبير، والكذب كبيرة، فكيف إذا كان على رسول الله ﷺ؟

٣- **الزندقة**: فقد خضع أصحاب الزعامة والرئاسة والجاه بالبلاد المفتوحة لسلطان الإسلام، ولكنهم ظلوا يحملون فى صدورهم الحقد عليه، ولا يستطيعون المجاهرة بعدائه، فوضعوا أحاديث طابعها السخف والسخرية ليفسدوا بها الدين، مثل: «خلق الله الملائكة من شعر ذراعيه وصدره»، و«النظر إلى الوجه الجميل عبادة».

ومن الزنادقة: عبد الكريم بن أبى العوجاء، قتله محمد بن سليمان العباسى أمير البصرة، وقال عبد الكريم عند قتله: لقد وضعتُ فيكم أربعة آلاف حديث أحَرِّم فيها الحلال، وأُحَلِّل الحرام.

وبيان بن سمعان الهندى، الذى قتله خالد بن عبد الله القسرى.

ومحمد بن سعيد المصلوب، الذى قتله أبو جعفر المنصور.

٤- **التقرب إلى الحكَّام بما يوافق أهواءهم**: مثل قصة غياث بن إبراهيم النخعى مع أمير المؤمنين المهدى، حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام، فساق بسنده على التو إلى النبى ﷺ أنه قال: «لا سبق إلا فى نصل أو خُفّ أو حافز أو جناح» فزاد كلمة: «أو جناح» إرضاءً للمهدى، فمنحه المهدى عشرة آلاف درهم، ثم قال بعد أن ولى: «أشهد أن قفاك قفا كذّاب على رسول الله ﷺ» وأمر بذبح الحمام.

● **خطأ بعض المفسِّرين فى ذِكر الأحاديث الموضوعة**

أخطأ بعض المفسِّرين فى ذكرهم أحاديث موضوعة فى تفاسيرهم من غير بيان وضعها، ولا سيما ما روى فى فضائل القرآن سورة سورة، ومن هؤلاء المفسرين: الثعلبى، والواحدى، والزمخشرى، والبيضاوى.

● **أشهر المصنَّفات فى الموضوع**

١- «الموضوعات» لابن الجوزى -وهو من أقدم مَن صنَّف فى هذا الفن.

٢- «اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة» للسيوطى -وهو اختصار لكتاب ابن الجوزى مع زيادات عليه.

٣- «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»، لابن عراق الكتانى- وهو تلخيص للكتابين السابقين.

٤- سلسلة الأحاديث الضعيفة- للألبانى.

المتروك[1]

إذا كان سبب الطعن فى الراوى هو التهمة بالكذب -وهو السبب الثانى- سمى حديثه متروكًا.

● **تعريفه**

المتروك لغة: اسم مفعول من الترك، وهو الطرح، والمتروك هو الذى يُطرح لعدم فائدته.

والحديث المتروك اصطلاحًا: هو الحديث الذى فى إسناده راو متهم بالكذب. وتكون تهمة الراوى بالكذب لأحد أمرين:

---

(١) نزهة النظر ص ٤٤، وتدريب الراوى ص ١٥٢، وتيسير مصطلح الحديث ص ٩٤.

أحدهما: أن لا يُروى الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد العامة التى استنبطها العلماء من مجموع نصوص الشريعة.

وثانيهما: أن يُعرف بالكذب فى كلامه العادى، لكن لم يظهر منه الكذب فى الحديث النبوى.

● **مثاله:**

حديث عمرو بن شمر الجعفى الكوفى الشيعى، عن جابر، عن أبى الطفيل، عن على وعمار قالا: «كان النبى ﷺ يقنت فى الفجر، ويُكبِّر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق».

وقد قال النسائى والدارقطنى وغيرهما عن عمرو بن شمر: «متروك الحديث».

وإذا كان الحديث الموضوع هو شر الضعيف، فإن المتروك يليه.

المنكر[1]

إذا كان سبب الطعن فى الراوى: فحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق، فحديثه يسمى المنكر.

● **تعريفه**

المنكر لغة: اسم مفعول من الإنكار، ضد الإقرار.

والحديث المنكر اصطلاحًا: عرَّفه العلماء بتعريفين مشهورين:

التعريف الأول: هو الحديث الذى ينفرد به راوٍ فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه، أو ضعفت الثقة فيما بما لا يحتمل معه تفرده.

---

(١) تدريب الراوى ص ١٥١- وعلوم الحديث ص ٧١، ونزهة النظر ص ٤٤.

● مثاله:

ما رواه النسائى وابن ماجه من رواية أبى زكيـر يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا: «كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان».

قال النسائى: هذا حديث منكر تفرَّد به أبو زكـير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم فى المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ مَن يحتمل تفرده.

التعريف الثانى: هو ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة.

والفرق بينه وبين الشاذ:

أ- أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه.

ب- وأن المنكر ما رواه الضعيف مخالفًا للثقة.

ومن هذا يتبين أنهما يشتركان فى اشتراط المخالفة، ويفترقان فى أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف.

● مثاله:

ما رواه ابن أبى حاتم من طريق حـبيب بن حبيب الزيات -وهو غـير ثقة- عن أبى إسحاق، عن العـيزار بن حريث، عن ابن عبـاس، عن النبى ﷺ قال: «مَنْ أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحَجَّ البيت، وصام، وقرى الضيف، دخل الجنة».

قال أبو حـاتم: هو منكر، لأن غيره من الثقـات رواه عن أبى إسحاق موقـوفًا وهو المعروف.

والمنكر يأتى فى شدة الضعف بعد مرتبة المتروك.

وحيـث كان المنكر -على التـعريف الثـانى- قسـيمًـا للمعـروف، فإننا نـذكر المعروف، وإن كان من أقسام المقبول الذى يُحتج به.

المعروف

● تعريفه

المعروف لغة: هو اسم مفعول من عرف.

والحديث المعروف اصطلاحًا: هو ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الضعيف.

● مثاله:

ما رواه بعض الثقات فى حديث «حبيب بن حبيب الزيات» الآنف الذكر -عن أبى إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس رضى الله عنهما موقوفًا، لم يرفعه إلى النبى ﷺ، أى أنه لم ينسب هذا القول إلى النبى ﷺ، وإنما نسبه إلى ابن عباس.

فحبيب غير ثقة، وقد رفع الحديث، فجعله من كلام الرسول ﷺ، وبعض الثقات قد وقفه، فقد تخالفًا، فالحديث من طريق الثقة يسمى «معروفًا» ومن طريق غير الثقة يسمى «منكرًا».

المعلَّل[1]

إذا كان سبب الطعن فى الراوى هو «الوهم» فحديثه يسمى «المعلل».

● تعريفه

المعلَّل لغة: اسم مفعول من أعلَّه بكذا فهو مُعَل، وهو القياس الصرفى واللغة الفصيحة، بإدغام أحد المثلين فى الآخر، ولكن المحدِّثين يُعبِّرون عنه بـ«المعلَّل» وهذا على غير القياس، وأبعد من هذا فى اللغة التعبير عنه بـ« المعلول»، كما ذكرنا هذا عند الكلام عن «علم عِلل الحديث».

---

(١) علوم الحديث ص ٨١ -وتدريب الراوى ص ١٦١- وتيسير مصطلح الحديث ص ٩٩- والباعث الحثيث ص ٦٣.

والحديث المعلول اصطلاحًا: هو الحديث الذى اطلع فيه على عِلَّة تقدح فى صحته مع أن الظاهر السلامة منها.

والعلَّة: سبب غامض خفى يقدح فى صحة الحديث.

ويُستعان على إدراك العِلَّة بتفرد الراوى، أو مخالفة غيره له، أو قرائن أخرى تنبه البصير بهذا الفن الحاذق فيه إلى وهم وقع من راوى الحديث، إما بكشف إرسال فى حديث رواه موصولاً، أو وقف فى حديث رواه مرفوعًا، أو إدخاله حديثًا فى حديث، أو غير ذلك من الأوهام، فيُحكم بعدم صحة الحديث.

والعِلَّة قد تقع فى الإسناد، وقد تقع فى المتن، وقد تقع فيهما معًا، وسبقت أمثلة ذلك فى الكلام عن «علم عِلل الحديث».

المخالفة للثقات

إذا كان سبب الطعن فى الراوى مخالفته للثقات، فإنه ينتج عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث، وهى: المدرج، والمقلوب، والمزيد فى متصل الأسانيد، والمضطرب، والمصحف.

١- فإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع، فيسمى «المدرج».

٢- وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير، فيسمى «المقلوب».

٣- وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ، فيسمى «المزيد فى متصل الأسانيد».

٤- وإن كانت المخالفة بإبدال راوٍ براو، أو بحصول التدافع فى المتن ولا مرجح. فيسمى «المضطرب».

٥- وإن كانت المخالفة بتغيير اللفظ مع بقاء السياق، فيسمى «المصحف».

وإليك بيان ذلك على التوالى:

المدرج[1]

● **تعريفه**

المدرج لغة: اسم مفعـول من أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيـه وضمنته إياه.

والحديث المدرج اصطلاحًا: ما غُيِّرَ سياق إسناده، أو أُدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل -فهو قسمان: مدرج الإسناد، ومدرج المتن.

● **مدرج الإسناد.. وله صور منها**

أن يُحدِّث الشـيخ فيـسوق الإسناد، ثم يعـرض له عارض فيـقول كـلامًا من عنده، فيظن بعض مَن سـمعه أن ذلك الكلام هو من ذلك الإسناد، فـيرويه عنه كذلك.

● **مثاله:**

ما أخـرجه ابن مـاجه بقـصة ثابت بن مـوسى الزاهد في روايته: «مَن كـثرت صلاته بالليل حَسُنَ وجهه بالنهار».

وأصل ذلك أن ثابت بن مـوسى العابد الزاهد دخل علـى شريك بن عـبد الله القاضي وهو يملي ويقـول: حدَّثنا الأعمش، عن أبي سـفيان، عن جـابر، قال: «قـال رسـول الله ﷺ...» وسكت ليكتب المـستـملـي (وهو الذي يُبَلِّغ صـوت المحدِّث إذا كثر الطلاَّب في المجلس) فلما نـظر إلى ثابت قال: «مَن كثرت صلاته بالليل حَسُنَ وجهـه بالنهار» وقصد بذلك ثابتًـا لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يُحدِّث به.

---

(١) نزهة النظر ص ٤٥- وتيسـير مصطلح الحـديث ص ١٠٣- وعلوم الحديث ص ٨٦- والباعـث الحـثيث ص ٧٣- وتدريب الراوي ص ١٧٣.

* **مدرج المتن**: وهو ما أدخل فى متنه ما ليس منه بلا فصل. والإدراج:

١- قد يكون فى أول الحديث.

٢- وقد يكون فى وسط الحديث.

٣- وقد يكون فى آخر الحديث.

● **أمثلته:**

١- مثال المدرج فى أول الحديث: ما رواه الخطيب من رواية أبى قطن وشبابة، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار**» فقوله: «**أسبغوا الوضوء**» مدرج من قول أبى هريرة، كما بيَّن فى رواية البخارى، عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبى هريرة قال: «أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم ﷺ قال: «**ويل للأعقاب من النار**».

قال الخطيب: وهم أبو قطن وشبابة فى روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجم الغفير عنه كرواية آدم.

٢- ومثال المدرج فى وسط الحديث: حديث عائشة فى بدء الوحى: «كان النبى ﷺ يتحنث فى غار حراء -وهو التعبد- الليالى ذوات العدد»[١].

فقوله: «وهو التعبد» مدرج من كلام الزهرى.

٣- ومثال المدرج فى آخر الحديث: حديث أبى هريرة مرفوعًا: «للعبد المملوك أجران، والذى نفسى بيده، لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبر أمى، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»[٢].

---

(١) رواه البخارى.

(٢) رواه البخارى.

فهذا يتبين فيه بداهة أن قوله: «والذى نفسى بيده. . . . إلخ» مدرج من قول أبى هريرة، لاستحالة أن يقوله ﷺ، لأن أمه ماتت وهو صغير، فلم تكن موجودة حتى يبرها، ولأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق وهو أفضل الخلق.

• بم يُعرف المدرج؟

يُعرف المدرج:

أ- بوروده منفصلاً فى رواية أخرى.

ب- أو بالنص على ذلك من الراوى.

جـ- أو من بعض الأئمة المطلعين.

د- أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك.

• حكم الإدراج

الإدراج لتفسير شىء من معنى الحديث فيه بعض التسامح، والأولى أن ينص الراوى على بيانه.

وأما ما وقع من الراوى خطأ من غير عمد، فلا حَرَج على المخطئ، إلا إن كثر خطؤه، فيكون جرحًا فى ضبطه وإتقانه.

وأما ما كان من الراوى عن عمد، فإنه حرام كله على اختلاف أنواعه باتفاق أهل الحديث والفقه والأصول. لما يتضمن من التلبيس والتدليس، ومن عزو القول إلى غير قائله.

• أشهر المصنَّفات فيه

أ- «الفصل للوصل المدرج فى النقل» للخطيب البغدادى.

ب- «تقريب المنهج بترتيب المدرج» لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب وزيادة عليه.

المقلوب[1]

● **تعريفه**

المقلوب لغة: اسم مفعول من «القلب» وهو تحويل الشيء عن وجهه.

والحديث المقلوب اصطلاحًا: وهو إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير أو نحوه.

● **أقسامه**

ينقسم المقلوب إلى قسمين رئيسين: مقلوب السند، ومقلوب المتن.

١- **مقلوب السند:** هو ما وقع الإبدال في سنده، وله صورتان:

أ- أن يُقدِّم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه، كحديث مروى عن «كعب بن مرة» فيرويه الراوي عن «مرة بن كعب».

وقد ألَّف الخطيب البغدادي في هذا كتابًا سماه «رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب».

ب- أن يبدل الراوي شخصًا بآخر بقصد الإغراب، كحديث مشهور عن «سالم» فيجعله الراوي عن «نافع».

● **ومثاله:**

ما روى حماد بن عمرو النصيبي -الكذَّاب- عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام».

فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل بن صالح عن أبيه عن أبي هريرة، هكذا أخرجه مسلم في صحيحه من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز الداروردي، كلهم عن سهيل.

---

(١) نزهة النظر ص ٤٧ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١٠٧ - وعلوم الحديث ص ٩١ والباعث الحثيث ص ٨٧ - وتدريب الراوي ص ١٩١.

وهذا الصنيع يُطلق على فاعله أنـه يسرق الحديث إذا قصد إليـه. وقد يقع هذا غلطًا من الراوى الثقة، لا قصدًا كما يكون من الوضّاعين.

٢- **مقلوب المتن:** وهو ما وقع الإبدال فى متنه- وله صورتان كذلك:

أ- أن يُقدِّم الراوى ويؤخر فى بعض متن الحديث.

● **ومثاله:** حديث أبى هريرة عند مسلم فى السبعة الذين يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله، ففيه: «**ورجل تصدَّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**» فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو على الصحيح المعروف: «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**» هكذا رواه مالك فى الموطأ، والبخارى فى صحيحه، وغيرهما من الأئمة، وهو وجه الكلام، لأن المعروف فى النفقة فعلها باليمين.

ب- أن يجعل الراوى متن حديث على إسناد آخر، ويجعل إسناده لمتن آخر، قصدًا لامتحان بعض العلماء لمعرفة درجة حفظه، كما فعل علماء بغداد حين قدم إليهم الإمام محمد بن إسماعيل البخارى، فيما رواه الخطيب، فإنهم اجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا لإسناد آخر، وإسناد هذا لمتن آخر، وسألوه عنها، فردها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخطئ فى واحد منها.

● **حكم القلب:**

الحديث المقلوب من أنواع الضعيف المردود، ولكنه يختلف أمره باختلاف سبب القلب.

أ- فإن كان القلب بقصد الإغراب، فإنه لا يجوز، لأن فيه تغييرًا للحديث، وهذا من عمل الوضّاعين.

ب- وإن كان يقصد الامتحان فهو جائز للتثبت من حفظ المحدِّث وأهليته، وهذا الجواز مشروط بأن يبيِّن الصحيح قبل انفضاض المجلس.

جـ- وإن كان عن خطأ وسهو فإن فاعله معذور فى خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه فإنه يخل بضبطه ويجعله ضعيفًا.

المزيد فى متصل الأسانيد[1]

● **تعريفه:**

المزيد لغة: اسم مفعول من الزيادة، والمتصل: ضد المنقطع، والأسانيد: جمع إسناد.

والمزيد فى متصل الأسانيد اصطلاحًا: هو زيادة راو فى أثناء سند ظاهره الاتصال.

● **مثاله:**

ما رواه ابن المبارك قال: حدثنا سفيان. عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثنى بسر ابن عبيد الله، قال: سمعت أبا إدريس قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور، ولا تُصلُّوا إليها»[2].

والزيادة فى هذا الحديث بالنسبة لراويين، هما «سفيان»، و«أبو إدريس» فالوهم فى «سفيان» ممن دون ابن المبارك، لأن الثقات رووا الحديث عن ابن المبارك، عن أبى يزيد، ومنهم مَن صرَّح فيه بالإخبار بينهما، والوهم فى «أبى إدريس» من ابن المبارك، لأن الثقات رووا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد، فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم مَن صرَّح بسماع بُسر من واثلة، وقد حكم الأئمة على ابن المبارك بالوهم فى ذلك، كالبخارى وغيره.

---

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ١١٠ - ونزهة النظر ص ٤٨ - والباعث الحثيث ص ١٧٦ - وتدريب الراوى ص ٣٩٢.

(٢) رواه مسلم والترمذى، كلاهما بزيادة أبى إدريس وحذفها.

ويشترط لرد الزيادة واعتبارها وهمًا ممن زادها شرطان:

١- أن يكون مَن لم يزدها أتقن ممن زادها.

٢- أن يقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة.

فإن اختل الشرطان أو واحد منهما ترجَّحت الزيادة وقُبِلت، واعتُبر الإسناد الخالى من تلك الزيادة منقطعًا، لكن انقطاعه خفى، وهو الذى يسمى «المرسل الخفى».

وقد صنَّف فى هذا النوع الخطيب البغدادى كتابًا سماه «تمييز المزيد فى متصل الأسانيد».

المضطرب[1]

● **تعريفه:**

المضطرب لغة: اسم فاعل من «الاضطراب» وهو اختلاف الأمر وفساد نظامه.

والحديث المضطرب اصطلاحًا: هو ما روى على أوجه مختلفة متساوية فى القوة. وذلك حيث لا يمكن الجمع بينهما، ولا يمكن ترجيح رواية على أخرى، فإنه إذا أمكن الجمع بينهما يزول الاضطراب ويكون العمل بجميع الروايات، وإذا أمكن ترجيح رواية على أخرى يكون العمل بالرواية الراجحة.

● **أقسامه:**

الاضطراب قد يكون فى السند، وقد يكون فى المتن، ووقوعه فى السند أكثر.

أ- مضطرب السند: ومثاله: حديث أبى بكر رضى الله عنه أنه قال: يا رسول الله، أراك شِبْتَ: قال: «**شيَّبتنى هود وأخواتها**»[2].

---

(١) نزهة النظر ص ٤٨ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٢ - وتدريب الراوى ص ١٦٩ - وعلوم الحديث ص ٨٤ - والباعث الحثيث ص ٧٢.

(٢) رواه الترمذى.

قال الدارقطني: هذا حديث مضطرب، فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحاق وقد اختُلِف عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم مَن رواه مرسلاً، ومنهم مَنْ رواه موصولاً، ومنهم مَن جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم مَن جعله من مسند عائشة، وغير ذلك، ورواته ثقات، لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر.

ب- مضطرب المتن: ومثاله: ما رواه الترمذي، عن شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: «سُئِل رسول الله ﷺ عن الزكاة فقال: **«إن في المال لحقّاً سوى الزكاة»**، ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: **«ليس في المال حق سوى الزكاة»**، قال العراقي: «فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل».

● حكمه:

الاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط.

وقد ألَّف فيه الحافظ ابن حجر كتابًا سماه «المقترب في بيان المضطرب» التقطه من كتاب «العلل» للدارقطني، وأفاد فيه وأجاد.

المصحَّف[1]

● تعريفه

المصحَّف لغة: اسم مفعول من «التصحيف» وهو الخطأ في الصحيفة، والصحفي: الذي يروى الخطأ عن قراءة الصحف باشتباه الحروف، وقيل: أصل أن قومًا كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عنده: قد صحفوا، أي رووه عن الصحف، وهم مصحفون، والمصدر: التصحيف.

---

(١) علوم الحديث ص ٢٥٢ - والباعث الحثيث ص ١٧٠ - وتدريب الراوي ص ٣٨٤ - ونزهة النظر ص ٤٩ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٤.

والحديث المصحَّف اصطلاحًا: هو تغيير الكلمة فى الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظًا ومعنى، وهذا تعريف له بمعنى المصدر، أى التصحيف.

● **أقسامه**

ينقسم المصحَّف باعتبار موقعه إلى قسمين:

١- تصحيف فى الإسناد: ومثاله: حديث شعبة عن «العوام بن مراجم» القيسى، يروى عن أبى عثمان النهدى، صحفه يحيى بن معين فى اسم أبيه فقال: عن «العوام بن مزاحم» بالزاى والحاء المهملة.

٢- تصحيف فى المتن: ومثاله: حديث زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ: «احتجر فى المسجد...» صحفه ابن لهيعة فقال: «احتجم فى المسجد».

وينقسم المصحَّف باعتبار منشئه إلى قسمين كذلك:

١- تصحيف بصر (وهو الأكثر): بأن يشتبه الخط على بصر القارئ، إما لرداءة الخط، أو عدم نقطه، ومثاله: «مَن صام رمضان وأتبعه ستًا من شوَّال...» فصحف «ستًا» إلى «شيئًا».

٢- تصحيف السمع: بأن يكون منشؤه ضعف السمع، أو بُعد السامع، أو نحو ذلك، فتشتبه عليه بعض الكلمات، لكونها على وزن صرفى واحد، ومثاله: حديث مروى عن «عاصم الأحول» صحفه بعضهم فقال: عن «واصل الأحدب».

وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين:

١- تصحيف فى اللفظ (وهو الأكثر): وذلك كالأمثلة السابقة.

٢- تصحيف فى المعنى: بأن يبقى الراوى المصحِّف اللفظ على حاله، لكن يفسره تفسيرًا يدل على أنه فهم معناه فهمًا غير مراد، ومثاله: قول أبى موسى محمد بن المثنى العنزى (من قبيلة عنزة): «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلَّى إلينا رسول الله ﷺ» يريد بذلك حديث: «أن النبى ﷺ صلَّى إلى عنزة»

فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، والعَنَزة (بفتح العين والنون): الحربة لها سنان كالمرمح، والعكازة قريب منها، كانت تغرز بين يدى النبى ﷺ إذا صلَّى فى الفضاء سترة له.

هذا وقد قسَّم الحافظ ابن حجر التصحيف إلى قسمين، فجعل ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط «تصحيفًا»، وما كان فيه ذلك فى الشكل «تحريفًا» وهو اصطلاح جديد.

وإذا كثر التصحيف من الراوى فإنه يقدح فى ضبطه، بخلاف التصحيف النادر القليل، فقلَّما يسلم منه أحد.

- **أشهر المصنَّفات فيه:**

أ- «التصحيف» للحافظ على بن عمر الدارقطنى.

ب- «إصلاح خطأ المحدِّثين» للمحدِّث حمد بن محمد الخطابى.

جـ- «التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه» للإمام الحسن بن عبد الله أبى أحمد العسكرى

الشاذ والمحفوظ[1]

- **تعريفهما**

الشاذ لغة: اسم فاعل من شَذَّ بمعنى «انفرد» فالشاذ بمعنى المنفرد عند الجمهور.

والحديث الشاذ اصطلاحًا: عند ابن حجر: هو ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أرجح منه لمزيد ضبط. أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات كعلو سنده مثلاً.

(١) علوم الحديث ص ٦٨- ٧٢، والباعث الحثيث ص ٥٦ - وتدريب الراوى ص ٥٣٣ - ونزهة النظر ص ٥٥ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٧.

والمحفوظ لغة: اسم مفعول من الحفظ بمعنى الضبط، ومنه قولهم: مَن حفظ حُجَّةٌ على مَن لم يحفظ.

والحديث المحفوظ اصطلاحًا: وهو ما رواه الأرجح صفة أو عددًا أو غير ذلك من وجوه الترجيح الأخرى مخالفًا للراجح.

• مثال ذلك: يقع الشذوذ فى السند كما يقع فى المتن.

١- مثال الشذوذ فى السند ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس: «أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه، فدفع رسول الله ﷺ ميراثه إليه».

وروى الترمذى والنسائى وابن ماجه بسندهم عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة عن ابن عباس رضى الله عنهما: «أن رجلاً توفى... إلخ».

ولكن خاف ابن عيينة حماد بن زيد، فروى الحديث عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس.

فابن عيينة، وابن جريج، وحماد بن زيد ثقات، ولكن حمادًا خالف ابن عيينة وابن جريج فأرسل الحديث، وهما قد وصلاه بذكر الصحابى، وبما أنهما أرجح منه عددًا فحديثهما يسمى «المحفوظ» وحديثه يسمى «الشاذ».

٢- مثال الشذوذ فى المتن: ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد ابن زيد، عن الأعمش، عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا: «إذا صلَّى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه».

قال البيهقى: خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبى ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ، فالحديث من طريق عبد الواحد -وهو ثقة- «شاذ» ومن طريق الثقات الآخرين «محفوظ» لأنهم أكثر عددًا، فهم أرجح.

● **حكم الشاذ والمحفوظ:**

الحديث «الشاذ» حديث مردود، والحديث «المحفوظ» حديث مقبول.

الجهالة بالراوى[1]

● **تعريفها:**

الجهالة لغة: مصدر «جهل» ضد «علم» والجهالة بالراوى تعنى عدم معرفته.

● **أسبابها:**

١- كثرة نعوت الراوى من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظن أنه راوٍ آخر، مثل: «محمد بن السائب بن بشر الكلبى» فقد نسبه بعضهم إلى جده، وسماه بعضهم «محمد بن السائب» وكنى بأبى النضر، وأبى سعيد، وأبى هشام.

٢- قِلَّة رواية الراوى وقِلَّة مَن روى عنه، مثل: «أبو العشراء الدارمى» من التابعين، ، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

٣- عدم التصريح باسمه، مثل قول الراوى: أخبرنى فلان، أو شيخ، أو رجل، أو نحو ذلك.

● **تعريف المجهول**

المجهول: هو مَن لم يعرف عينه أو صفته، ويشتمل هذا:

أ- مجهول العين: وهو مَن ذكِر اسمه ولم يرو عنه إلا راو واحد -وهذا لا تُقبل روايته حتى يوثق.

ب- مجهول الحال (ويسمى المستور): وهو مَن روى عنه اثنان فأكثر لكنه لم يوثق- وحكم روايته الرد على الصحيح.

---

(١) تدريب الراوى ص ٢١٠ - وعلوم الحديث ص ١٠٠ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١١٩ - ونزهة النظر ص ٥١.

جـ- المبهم: وهو مَن لم يصرَّح باسمه فى الحديث -وحكم روايته الرد حتى يُعرف اسمه، ولو كان الإبهام بلفظ التعديل، مثل: أخبرنى الثقة، فلا تقبل روايته كذلك على الصحيح.

• **أشهر المصنَّفات فى أسباب الجهالة:**

١- «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادى -فى كثرة نعوت الراوى.

٢- «الوحدان» للأمام مسلم - فى قلة رواية الراوى.

٣- «الأسماء المبهمة فى الأنباء المحكمة» للخطيب، فى عدم التصريح باسم الراوى.

البدعة[1]

• **تعريفها:**

البدعة لغة: اسم هيئة من الابتداع، كالرفعة من الارتفاع، وهى كل شىء أحدث على غير مثال سابق.

والبدعة اصطلاحًا: ما استُحدث فى الدين بعد النبى ﷺ مما لا أصل له فى الشرع.

• **أنواعها**

البدعة نوعان: بدعة مُكَفِّرة، وبدعة مُفَسِّقة.

١- البدعة المكفرة: أى التى يكفر صاحبها بسببها، والمعتمد فى صاحب البدعة المكفرة أنه مَن أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، أو مَن اعتقد عكسه - وهذا تُرَد روايته.

---

(١) نزهة النظر ص ٥٣ - وعلوم الحديث ص ١٠٣ - والباعث الحثيث ص ١٠٠ - وتدريب الراوى ص ٢١٦ - وتيسير الحديث ص ١٢٣.

٢- البدعة المفسِّقة: أى التى يفسق صاحبها بسببها، وهو مَن لا تقتضى بدعته التكفير أصلاً - وهذا تُقبل روايته على الصحيح بشرطين:

أ- أن لا يكون داعية إلى بدعته.

ب- أن لا يروى ما يُروِّج بدعته.

سوء الحفظ

● **تعريفه**

سيىء الحفظ: هو مَن لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه.

وسوء الحفظ نوعان:

١- نوع نشأ مع الراوى من أول حياته ولازمه - وهذا تكون روايته مردودة، ويسمى خبره «الشاذ» على رأى بعض أهل الحديث.

٢- ونوع يطرأ على الراوى، إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه - فهذا يسمى «المختلط» والحكم فى روايته التفضيل.

أ- فما حدث قبل الاختلاط، وتميز ذلك، فمقبول.

ب- وما حدث به بعد الاختلاط، فمردود.

جـ- وما لم يتميز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده، توقف فيه حتى يتميز.

أقسام الحديث بالنسبة إلى مَن أسند إليه

الخبر بالنسبة إلى مَن أُسند إليه قد يكون مقبولاً، وقد يكون مردوداً، وينقسم بهذا الاعتبار إلى أربعة أقسام:

١- الحديث القدسى - وسبق الكلام عنه.

٢- المرفوع. ٣- الموقوف. ٤- المقطوع.

وإليك بيان هذه الثلاثة:

المرفوع[1]

• **تعريفه**

المرفوع لغة: اسم مفعول من «رفع» ضد «وضع» كأنه سمى بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبى ﷺ.

والحديث المرفوع اصطلاحًا: هو ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.. تصريحًا، أو حكمًا، سواء أكان المضيف هو الصحابى، أو من دونه، متصلاً كان الإسناد أو منقطعًا.

• **أنواعه**

يتضح من هذا التعريف أن أنواع المرفوع ثمانية، لأنه إما أن يكون قولاً أو فعلاً، أو تقريرًا أو صفة، وكل من هذه الأربعة، قد يكون رفعه تصريحًا، وقد يكون رفعه حكمًا.

• **أمثلته**

١- المرفوع من القول تصريحًا: أن يقول الصحابى: سمعتُ النبى ﷺ يقول كذا، أو حدَّثنا رسول الله ﷺ بكذا، أو يقول هو أو غيره: قال رسول الله ﷺ كذا، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا، أو نحو ذلك.

٢- المرفوع من القول حكمًا لا تصريحًا: ما يقوله الصحابى الذى لم يأخذ عن الإسرائيليات فيما يتعلق بالأمور الماضية، كبدء الخلق، وأخبار الأنبياء - أو الأمور المستقبلة: كأشراط الساعة، وأحوال الآخرة.

ومن ذلك قول الصحابى: أُمِرنا بكذا، أو نُهِينا عن كذا، أو من السُّنَّة كذا.

٣- المرفوع من الفعل تصريحًا: أن يقول الصحابى: رأيتُ رسول الله ﷺ فعل كذا - أو يقول هو أو غيره: كان رسول الله ﷺ يفعل كذا.

---

(١) نزهة النظر ص ٥٦- ٦٩، وتيسير مصطلح الحديث ص ١٢٨ - وتدريب الراوى ص ١٠٩ - وعلوم الحديث ص ٤١ - والباعث الحثيث ص ٤٥.

٤- المرفوع من الفعل حكمًا: أن يفعل الصحابى ما لا مجال للاجتهاد فيه، فيدل على أن ذلك ليس من عنده، وإنما هو عن النبى ﷺ، كما فى رواية البخارى: «كان ابن عمرو وابن عباس يفطران ويقصران فى أربعة بُرُد».

٥- المرفوع من التقرير تصريحًا: أن يقول الصحابى: فعلتُ بحضرة النبى ﷺ كذا، أو يقول هو أو غيره: فعل فلان بحضرة النبى ﷺ كذا، ولا يذكر إنكار الرسول ﷺ لذلك.

٦- المرفوع من التقرير حكمًا: أن يقول الصحابى: كان الصحابة يفعلون كذا فى زمن النبى ﷺ.

٧- المرفوع من الصفة تصريحًا: أن يذكر صفة من صفات الرسول ﷺ، كما فى حديث علىّ رضى الله عنه: «لم يكن النبى ﷺ بالطويل ولا بالقصير»، «كان النبى دائم البِشْر، سهل الخُلُق، ليِّن الجانب»[1].

٨- المرفوع من الصفة حكمًا: وقد جعلوا منه قول الصحابى: أُحِلَّ لنا كذا، أو حُرِّم علينا كذا، فإن ظاهره أن النبى ﷺ هو الذى أحلَّ أو حرَّم - وكون هذا من المرفوع من الصفة حكمًا باعتبار أن الفعل صفة لفاعله، فالرسول ﷺ هو الذى أحَلَّ، وهو الذى حَرَّم، فالتحليل والتحريم صفة له - وفى هذا ضرب من التجوز، وإن كانت هذه الصيغة من المرفوع حكمًا.

الموقوف

● **تعريفه**

الموقوف لغة: اسم مفعول من «الوقف» كأن الراوى وقف بالحديث عند الصحابى.

والحديث الموقوف اصطلاحًا: هو ما أُضيف إلى الصحابى من قول، أو فعل، أو تقرير، متصلاً كان إسناده إليه أو غير متصل.

---

(١) رواه الترمذى.

• أمثلته

١- الموقوف القولى: مثل قول الراوى: قال علىٌّ بن أبى طالب رضي الله عنه: «**حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكذَّب الله ورسوله**»(١).

٢- الموقف الفعلى: مثل قول البخارى: «وأمَّ ابن عباس وهو متيمم»(٢).

٣- الموقوف التقريرى: مثل قول أحد التابعين مثلاً: فعلتُ كذا أمام أحد الصحابة ولم ينكر علىّ.

والحديث الموقوف، قد يكون صحيحًا، أو حسنًا، أو ضعيفًا، والأصل فى الموقوف عدم الاحتجاج به، لأنه أقوال وأفعال صحابة، لكنها إن ثبتت فإنها تقوى بعض الأحاديث الضعيفة.

المقطوع

• تعريفه

المقطوع لغة: اسم مفعول من «قطع» ضد «وصل».

والحديث المقطوع اصطلاحًا: هو ما أضيف إلى التابعى أو مَن دونه من قول أو فعل، متصلاً أو غير متصل.

والفرق بينه وبين المنقطع: أن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات الإسناد، فالحديث المقطوع من كلام التابعى فمَن دونه، وقد يكون السند متصلاً إليه، أما المنقطع فإنه يعنى أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن.

وقد أطلق بعض المحدِّثين -كالشافعى والطبرانى- لفظ «المقطوع» على «المنقطع» الذى لم يتصل إسناده، وهذا اصطلاح غير مشهور، ويبدو أن ذلك كان قبل استقرار مصطلحات الحديث، ثم أصبح اصطلاح المقطوع مغايرًا لاصطلاح المنقطع.

---

(١) (٢) رواه البخارى.

● أمثلته:

١- المقطوع القولى: مثل قول الحسن البصرى فى الصلاة خلف المبتدع: «صَلِّ وعليه بِدعته»[١].

٢- المقطوع الفعلى: مثل قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: «كان مسروق يرخى السِتر بينه وبين أهله. ويُقبل على صلاته، ويخليه ودنياهم»[٢].

● مظان الموقوف والمقطوع:

أكثر ما يوجد الموقوف والمقطوع فى:

١- مصنف ابن أبى شيبة.

٢- مصنَّف عبد الرزاق.

٣- تفاسير: ابن حرير، وابن أبى حاتم، وابن المنذر.

زيادة الثقة[٣]

المراد بزيادة الثقة ما نراه زائداً من الألفاظ فى رواية بعض الثقات لحديث ما عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث.

وقد اعتنى بمعرفة هذا النوع أئمة الحديث، واشتهر بذلك منهم:

أ- أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابورى.

ب- وأبو نعيم الجرجانى.

جـ- وأبو الوليد حسان بن محمد القرشى.

---

(١) رواه البخارى. (٢) رواه أبو نعيم فى الحلية.

(٣) علوم الحديث ص ٧٧ - ونزهة النظر ص ٢٦ - وتدريب الراوى ص ١٥٦ - وتيسير مصطلح الحديث ص ١٣٧.

• **مكان وقوع الزيادة وحالاتها:**

تكون الزيادة فى المتن: بزيادة كلمة أو جملة - أو فى الإسناد: برفع موقوف أو وصل مرسل.

والزيادة:

أ- تارة تكون من شخص واحد، بأن يرويه ناقصًا فى رواية، وبتلك الزيادة فى رواية أخرى.

ب- وتارة تكون الزيادة من شخص آخر سوى مَن رواه ناقصًا.

• **حكمها**

قسَّم ابن الصلاح -وتابعه النووى- الزيادة بحسب قبولها وردها إلى ثلاثة أقسام:

١- زيادة ليس فيها منافاة لما رواه الثقات- وهذا القسم حكمه القبول، لأنه فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به الثقة العدل.

٢- زيادة منافية لما رواه الثقات، وذلك بأن تعارضها تعارضًا لا يمكن الجمع بينهما، بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى - وهذا القسم يقع فيه الترجيح بين الزيادة وما يعارضها، فيُقبل الراجح ويُرَد المرجوح.

٣- زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات، كتقييد مطلق أو تخصيص عام - والصحيح فى هذا القسم قبوله.

• **أمثلة للزيادة فى المتن**

١- مثال الزيادة التى ليس فيها منافاة: ما رواه مسلم من طريق علىّ بن مسهر، عن الأعمش، عن أبى رزين وأبى صالح، عن أبى هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، من زيادة كلمة: «فليُرِقه» فى حديث ولوغ الكلب، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش، وإنما رووه هكذا: «إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع

مرار». . فـزيادة كلمة: «فليُرِقـه» بمنزلة خبر تفـرَّد به علىّ بن مسهـر، وهو ثقة، فتُقبل.

٢- مثـال الزيادة المنافيـة: زيادة: «يوم عرفـة» فى حديث: «يوم عـرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق، عيدنا أهل الإسلام، وهى أيام أكل وشرب». .

فإن الحديث من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علىّ بن رياح عن أبيه عن عقبة بن عامر[1] - وهذه الزيادة يقع فيها الترجيح.

٣- مثال الزيادة التى يقع فـيها نوع منافاة: ما رواه مـسلم من طريق أبى مالك الأشجـعى، عن ربعى، عن حذيفـة قال: قـال رسول الله ﷺ: «... **وجُعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجُـعلت تُربتها لنا طهوراً**» فقد تفرد أبو مالك سعد بن طارق الأشجعى بزيادة: «تُربتها» ولم يذكرها غيره من الرواة، وإنما رووا الحديث هكذا: «**وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً**».

ومذهب الشافعى ومـالك قبول مثل هذه الزيادة - وهو الصحـيح. أما الحنفية فإنهم جعلوا الزيادة التى فيـها وصف يقتضى تغيير الحكم من قـبيل الزيادة المنافية المعارضة، وأجروا قانون المعارضة والترجيح بينها وبين الأصل، ولذلك لم يعملوا بمثل هذه الزيادة.

● **حكم الزيادة فى الإسناد:**

نعنى بالزيادة فى الإسناد هنا ما يكون من رفع مـوقوف، أو وصل مرسل، أى تعارض الرفع مع الوقف وتعارض الوصل مع الإرسال.

وقد اختلف العلماء فى قبول مثل هذه الزيادة وردها.

أ- فذهب جمهور الفقهاء والأصوليين إلى قبول الزيادة.

ب- وذهب أكثر أصحاب الحديث إلى رد الزيادة.

---

(١) أخرجه الترمذى وأبو داود وغيرهما.

جـ- وذهب بعض أصحاب الحديث إلى الترجيح، فيكون الحكم للأكثر، أو للأحفظ.

● **ومثاله:** حديث: «لا نكاح إلا بولي» فقد رواه يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وابنه إسرائيل. وقيس بن الربيع، عن أبي إسحاق مسنداً متصلاً، ورواه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، عن أبي إسحاق مرسلاً.

المتابع والشاهد وطريقة التوصل إليهما

(الاعتبار)[1]

● **مثال:**

ثبت أن رسول الله ﷺ قال: **«الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُمّ عليكم فاقدروا له»**.

هذا الحديث رواه مالك والبخاري ومسلم والنسائي وابن خزيمة.

روى أصحاب مالك عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: **«... فإن غُمَّ عليكم فاقدروا له»**.

ورواه الشافعي عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر بلفظ أن رسول الله ﷺ قال: **«... فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدّة ثلاثين»**.

ورواه عبد الله بن سلمة القعنبي، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: **«... فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدّة ثلاثين»**.

ورواه عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: **«... فإن غُمَّ عليكم فكمِّلوا ثلاثين»**.

---

(١) علوم الحديث ص٧٤- وتدريب الراوي ص١٥٣- ونزهة النظر ص٣٠- وتيسير مصطلح الحديث ص١٤١.

ورواه محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: «**«... فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»**.

ورواه محمد بن زياد عن أبى هريرة بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: «**... فإن غُمَّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين**».

وهنا أمور:

١- ظن قوم تفرد الشافعى فى رواية ابن عمر بلفظ: «فأكملوا العدّة ثلاثين».

٢- بحث العلماء وفتشوا المتون والأسانيد فوجدوا:

(أ) أن القعنبى قد شارك الشافعى من أول السند إلى ابن عمر بلفظ: «... فكمِّلوا ثلاثين».

(ب) وأن محمد بن زيد قد شارك شيخ شيخ الشافعى فى ابن عمر بلفظ: «... فكملوا العدة».

٣- وبحث العلماء وسبروا المتون والأسانيد فوجدوا:

(أ) أن محمدا بن حنين قد شارك شيخ شيخ الشافعى ولكن إلى ابن عباس بلفظ: «... فأكملوا العدّة ثلاثين».

(ب) أن محمدا بن زياد قد شارك شيخ شيخ الشافعى، ولكن إلى أبى هريرة بلفظ: «... فإن غُمَّ عليكم فأكملوا عِدّة شعبان ثلاثين».

وبذا يتضح أن ما رواه الشافعى ليس بغريب لوجود مشارك فى اللفظ أو المعنى عن ابن عمر نفسه، أو عن صحابى آخر.

فالحديث المشارك لحديثه لفظًا أو معنى واتحد معه فى الصحابى يسمى «متابعًا».

والحديث المشارك لحديثه لفظًا أو معنى واختلف معه فى الصحابى يسمى «شاهدًا»

والمشاركة للشافعى فى الصحابى:

(أ) إن كانت من أول السند تسمى «متابعة تامة».

(ب) وإن كانت لا تبدأ من أول السند تسمى «متابعة قاصرة».

وعلى هذا:

١- فالمتابع، ويسمى التابع:

- لغة: هو اسم فاعل من «تابع» بمعنى وافق.
- واصطلاحًا: هو الحديث الذى يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط مع الاتحاد فى الصحابى.

٢- والشاهد:

- لغة: اسم فاعل من الشهادة، يسمى بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلا ويقويه، كما يقوى الشاهد قول المدّعى ويدعمه.
- واصطلاحًا: وهو الحديث الذى يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف فى الصحابى.

٣- والمتابعة:

- لغة: مصدر «تابع» بمعنى وافق، فالمتابعة: الموافقة.
- واصطلاحًا: أن يشارك الراوى غيره فى رواية الحديث- وهى نوعان:

(أ) متابعة تامة: وهى أن تحصل المشاركة للراوى من أول الإسناد.

(ب) ومتابعة قاصرة: وهى أن تحصل المشاركة للراوى أثناء الإسناد.

٤- والاعتبار:

- لغة: مصدر «اعتبر».. ومعنى الاعتبار: النظر فى الأمور ليعرف بها شىء آخر من جنسها.
- واصطلاحًا: هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راوٍ ليعرف هل شاركه فى روايته غيره أو لا، أى هيئة التوصل إلى المتابع والشاهد.